جامعة ابن خلدون - تيارت -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في شعبة: علوم إقتصادية تخصص: إقتصاديات العمل
بعنوان:

دراسة مدى مواءمة الإستثمار في التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2004–2018

من إعداد الطالبين :

- بلمصابيح أحمد
- صحيح أحمد

تحت اشراف:

د. بلجيلالي فتيحة

أعضاء اللجنة	الدرجة العلمية	الصفة
أ.د . شريط عابد	أستاذ التعليم العالي	**رئيسا**
د. بلجيلالي فتيحة	أستاذ محاضر أ	**مشرفا مقررا**
د. ميدون سيساني	أستاذ محاضر أ	**عضوا مناقشا**
د. معاشي سفيان	أستاذ محاضر أ	**عضوا مناقشا**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2022-06-07

السنة الجامعية : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله عزو جل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، نتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذ ة الدكتورة المشرفة "بلجيلالي فتيحة" على كل ما قدمته لنا من توجيهات و معلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، دون نسيان كل الطلبة وزملائنا بكلية العلوم الإقتصادية والعمال بجامعة ابن خلدون بتيارت

إهداء

إلى من قال الله عنهما :

وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا

إلى رمز الكفاح والتضحية و نبع الحنان

الوالدين الكريمين

اطال الله في عمرهما

إلى الذين زرعت معهم اجمل الورود في الحياة إخوتي

إلى من شاركني هذا العمل

إلى الاستاذة الفاضلة بلجيلالي فتيحة التي اشرفت على هذا البحث العلمي

إلى كل من ساهم في اتمام هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

بلمصابيح أحمد

إهداء

إلى كل من علمني حرفا

إلى كل من كان مثلا وقدوة اقتديت بها:

الغالية على قلبي أمي

إلى الذي له الفضل بعد الله أبي

إلى أخواني وكل إخوتي وكل عائلتي

إلى من شارك وساهم في اتمام هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة

إلى كل أستاذ ساهم في تعليمي ومد لي يد العون في انجاز هذا العمل

إلى كل متواضع رفعه الله

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

صحيح أحمد

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

ترقيم الجداول	عناوين الجداول	صفحات
الجدول رقم 3-1	تطور عدد المسجلين في الليسانس 2004 –2015	**59**
الجدول رقم 3 -2	تطور عدد المسجلين في الماستر 2007 – 2015	**59**
الجدول رقم 3 -3:	عدد الطلبة المسجلين في الدكتوراه 2009 – 2015	**60**
الجدول رقم 3 - 4	تطور عدد الأساتذة من 2007 – 2015	**60**
الجدول رقم 3-5	يمثل حصص الانفاق على قطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة خلال 2004 - .2014	**63**
الجدول رقم 3-6	تطور عدد السكان ومعدل النمو الديموغرافي خلال الفترة 2000-2018	**67**
الجدول رقم 3-7	تطور حجم القوة العاملة ومعدل النشاط خلال الفترة 2000-2018	**68**
الجدول رقم 3-8	تطور حجم العمالة المشتغلة ومعدل التشغيل خلال الفترة 2000-2018	**69**
الجدول رقم 3 -9	تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2018	**71**
الجدول رقم 3 - 10	تطور حجم العمالة العاطلة ومعدل البطالة خلال الفترة 2000-2018	**72**
الجدول رقم 3-11	توزيع نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي 2008-2015	**73**
الجدول 3 -12	توزيع نسبة البطالة حسب الشهادة المتحصل عليها 2010 –	**74**

	2015	

قائمة الأشكال :

ترقيم الأشكال	عناوين الأشكال	الصفحة
الشكل رقم 3 -1	توزيع المؤسسات الجامعية في الجزائر 2018	**58**
الشكل رقم 3-2	تطور معدل التاطير البيداغوجي	**61**
الشكل رقم 3-3	تطور التأطير الإداري و التقني في الجزائر	**62**
الشكل رقم 3-4	عدد الطلبة المتخرجين في الليسانس 2007 – 2015	**64**
الشكل رقم 3-5	عدد الطلبة الحاصلين على شهادة الماستر من 2009 إلى 2015	**65**
الشكل رقم 3-6	عدد أطروحات دكتوراه (ل.م. د) التي نوقشت من 2012 – 2015	**66**
الشكل رقم 3-7	تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2018	**71**

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر والعرفان

الإهداء

قائمة الجداول والأشكال

فهرس المحتويات

المقدمة العامة: 1

الفصل الأول:الإستثمار في التعليم العالي

تمهيد: **7**

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للتعليم العالي **8**

المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي 8

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي..... 16

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار في التعليم العالي..... 20

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار في التعليم العالي 20

المطلب الثاني: أهمية و أهداف الاستثمار في التعليم العالي:..... 21

خلاصة: 27

الفصل الثاني: سوق العمل

تمهيد 29

المبحث الأول: عموميات عن سوق العمل **30**

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لسوق العمل 30

المطلب الثاني: الهيئات الدولية المنظمة لسوق العمل..... 37

المبحث الثاني: سوق العمل في الجزائر **39**

المطلب الأول: سياسات التشغيل 39
المطلب الثاني: أسس وأهداف سياسة التشغيل 51
خلاصة.....55

الفصل الثالث: تحليل مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق الشغل في الجزائر

تمهيد.....57
المبحث الأول: مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر **58**
المطلب الأول: مدخلات التعليم العالي الجزائر 59
المطلب الثاني: مخرجات التعليم العالي في الجزائر.....64
المبحث الثاني : تحليل سوق الشغل في في الجزائر **67**
المطلب الأول: دراسة سوق الشغل في الجزائر 67
المطلب الثاني : مكانة خريجي الجامعات في سوق الشغل 73
الخاتمة العامة:.....78
قائمة المراجع 81

المقدمة

العامة

المقدمة العامة:

يعد التعليم العالي من أهم الركائز الأساسية في تحقيق التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية ورافدا مهما للنمو والتقدم، ومجالا للاستثمار في المورد البشري ومصدرا رئيسيا لتلبية احتياجات المؤسسات في سوق الشغل لتعزيز دورها التنموي.

وشهدت منظومة التعليم في الجزائر بمختلف اطواره اصلاحات عديدة في العشر سنوات الماضية وحاولت بذلك السلطات الوصية الوصول إلى نظام تعليمي يتماشى مع المتغيرات العالمية ويواكب التطورات الاقتصادية للبلد.

وبالرجوع الى قطاع التعليم العالي تبنت الجزائر بداية من سنة 2004 نظام تكويني جديد اطلق عليه نظام لسانس ماستر دكتوراه ل م د ، وقد تناولت العديد من الدراسات مزايا هذا النظام ونقائصه من حيث جودة مخرجاته وقدرة اندماج خريجي الجامعات مع سوق الشغل بالرغم من الصعوبات التي واجهها هذا النظام عند تطبيقه من حيث متطلباته وكذا الامكانيات المتوفرة له .

تهدف هذه المذكرة إلى تسليط الضوء على واقع مخرجات نظام التعليم العالي ومدى مواءمته مع متطلبات سوق الشغل الجزائري من حيث جودة مخرجاته وكذا مدى تلبيته لاحتياجات المؤسسات الاقتصادية ، اذ عرفت سياسة التشغيل في الجزائر العديد من المعوقات التي ظلت لسنوات عديدة حاجزا امام تشغيل حاملي الشهادات الجامعية في ظل اقتصاد غير منتج لمناصب الشغل

إشكالية الدراسة:

إن الملاحظة البسيطة للواقع تبين أن هناك إشكالا لابد من طرحه، حيث يوجد أعداد هائلة من خريجي جامعات تحمل شهادات عالية، لكنها تصطدم بواقع متطلبات سوق العمل، في حين نجد هذا الكم الهائل من الخريجين يبحثون عن وظائف و لا يتمكنون من الحصول عليها، وعليه جاءت الإشكالية كالتالي : ما مدى توافق مخرجات منظومة التعليم العالي مع متطلبات سوق الشغل بالجزائر ؟

وتندرج في إطار الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بسوق الشغل ؟

-ما هو واقع سوق الشغل في الجزائر ؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية السابقة انطلقنا من الفرضيات التالية:

- وجود ارتباط بين مخرجات التعليم العالي و سوق الشغل.
- مستوى مخرجات التعليم العالي ينعكس على سوق الشغل.
- يشهد قطاع التعليم العالي تطورا في الكم و لكن لا يوجد تطور في النوع.
- توجد اختلافات في الأهمية النسبية للمهارات المطلوبة في السوق و بين الأهمية النسبية لتوافرها في مخرجات التعليم
- تحسين التعليم الجامعي في الجزائر في مؤسسات التعليم العالي.

أهمية البحث:

تكتسي الدراسة أهميتها من منطلق أنه يعتبر موضوع الإنفاق على التعليم العالي من بين أفضل الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية والذي بدوره يؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية لذلك وجب البحث في مصادر تمويل هذا الاستثمار ومعرفة المشاكل التي يواجهها وذلك في الجزائر على وجه الخصوص.

أهدف البحث:

أخد التعليم الجامعي حديثا أليات متنوعة وعديدة لتحقيق أهداف المجتمعات، ومن تلك الأليات "التجربة والخطأ، تعديل السياسات والأساليب تطوير السلوكيات، التركيز على مراقبة الجودة، التطوير التنظيمي البحث، وإن من أحدث آليات التنظيم والتطوير وتحسن الأداء الجامعي هو إدارة مؤسسات التعليم العالي ، وعليه فإن تطبيق هذا النظام يساعد القائم على إدارة الجامعات في الوقوف على مدى

النجاح الذي تحقق من خلال تطبيق هذه الفلسفة، كما تشكل وسيلة متطورة لتحسين وتطوير الإدارة الجامعية.

ويمكن أن نلخص أهداف هذا البحث بما يلي:

- تحديد تعريف وأهمية الاستثمار التعليم العالي.
- الوقوف على واقع التعليم العالي في الجزائر والإصلاح فيه.
- الخروج بنتائج وتوصيات من شأنها أن تساعد متخذي القرار وصانعي السياسات الخاصة بإدارة المؤسسات الجامعية من الاسترشاد بها في هذا المجال

منهجية البحث:

يعتمد إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي القائم على وصف الاستثمار وسوق العمل والمنهج التحليلي القائم على تحليل معطيات الإحصائية المتعلقة بالاستثمار وسوق العمل وما أجري من دراسات، ومنه وضع رؤية متكاملة لموضوع البحث، ثم محاولة وضع تصور لرؤية مستقبلية للنهوض بالجامعة الجزائرية.

الدراسات السابقة:

قبل البدء في عملية البحث في موضوعنا، لابد من الرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولها الباحثين من وجهات نظر مختلفة، ومن بين بين الدراسات التي اعتمدنا عليها نذكر:

1. البشير عبد الكريم، **محددات البطالة : دراسة اقتصادية قياسية (حالة الجزائر)**، رسالة دكتوراه دولة، المعهد الوطني للإحصاء و التخطيط – الجزائر، 2001-2002، أبرز ما توصلت إليه معرفة العوامل المتحكمة في معدل البطالة في الجزائر،
2. نوال نمور، **كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2012، أهم ما استخلصته الدراسة التحديات التي تواجه التعليم العالي وانخفاض في نوعية وقيمة الخدمات التعليمية.
3. سمية عبد اللاوي، **دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ظل برنامج الانعاش الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي،

الجزائر، 2015/2014.تدور هذه الدراسة تحليل سياسية التشغيل التي انتهجتها الجزائر في برنامجها الإصلاحي للحد من ظاهرة البطالة المتفشية .

أسباب اختيار الموضوع:

ان الاسباب التي ادت الى اختيار هذا الموضوع الناتج عن مجموعة من المبررات، التي نقسمها الى مبررات ذاتية واخرى موضوعية ،وهي :

1 **الاسباب الذاتية** :

-يمثل الموضوع ظاهرة اجتماعية تخص فئة خرجي الجامعات

-الرغبة في تشخيص مشكل البطالة في صفوف خرجي الجامعات انطلاقا من الواقع المعاش

2 **الاسباب الموضوعية** :

- ابراز مكانة التعليم العالي في تحقيق التنمية

- التطرق الى الاطار المفاهيمي لمخرجات التعليم العالي و سوق العمل

-الوصول الى تحديد علاقة مخرجات التعليم العالي و سوق العمل

وفي الأخير كان تصميم لخطتنا كالتالي:

حيث تطرقنا في الفصل الأول عن الاستثمار في التعليم العالي الذي قسمناه إلى مبحثين المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتعليم العالي و المبحث الثاني: ماهية الاستثمار في التعليم العالي

أما الفصل الثاني: سوق العمل قسمناه إلى مبحثين المبحث الأول: عموميات عن سوق العمل و المبحث الثاني: سوق العمل في الجزائر

المطلب الثاني: الهيئات الدولية المنظمة لسوق العمل وفيما يخص المبحث الثاني إلى مطلبين المطلب الأول: سياسات التشغيل و المطلب الثاني: مشكلات سوق العمل

أما الفصل الثالث تحليل مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق الشغل في الجزائر تطرقنا إلى المبحثين المبحث الأول مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر و المبحث الثاني : تحليل سوق الشغل في الجزائر

الفصل الأول

الإستثمار في التعليم العالي

تمهيد:

يحظى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بأهمية كبيرة كونه يساهم إنتاج المعرفة ونقلها وتطويرها، إلا أنه في عالمنا العربي هناك فجوة بين هذا القطاع والاستفادة من مخرجاته، للمشاركة به في نهضة المجتمع، والتأثير عليه والإسهام في تنميته، والجزائر ليست مستثناة من ذلك التقييم، حيث يرتبط الإنفاق والاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي بالقطاع الحكومي بدرجة كبيرة وهو ما أثر على مردوديته، ففي ظل تزايد الإقبال على التعليم العالي وصعوبات التمويل التي تواجه مؤسساته، أصبحت هذه الأخيرة مطالبة بالاستجابة لهذا التزايد دون إغفالها لمقتضيات المردودية والفعالية، الأمر الذي دفع بالعديد من الحكومات إلى إدراج المنطق الاقتصادي في مؤسسات هذا القطاع من خلال توجهها نحو الخوصصة، والتوجه نحو تفعيل الشراكة والتعاون بين المؤسسات الجامعية، وتبني مشاريع وبرامج تكوين وبحث مشتركة، كما أن كلا من القطاع العام والخاص بحاجة إلى الموارد البشرية المؤهلة التي تمتلك القدرة على مواكبة المستجدات المعرفية والتكنولوجية العالمية، ونظرا لضخامة حجم الموارد المالية المطلوبة للاستجابة لمختلف احتياجات التعليم العالي وعدم كفايتها، فإنه لابد من فتح الباب للقطاع الوطني الخاص، وللمؤسسات الأجنبية للإسهام في نشاط التعليم العالي والبحث العلمي والاستثمار فيه بالجزائر وعليه قد ارتأينا تقييم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتعليم العالي

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار التعليم العالي

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للتعليم العالي

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالتعليم العالي، وأهم مراحل تطوره.

المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي

لقد حظي مصطلحا التعليم العالي والبحث العلمي بالعديد من التعاريف في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية، واللذان يهدفان في مجملهما إلى تنمية خبرات الفرد زيادة كفاءته.

أولا: تعريف التعليم العالي:

1- تعريف التعليم:

يعرف التعليم على أنه: "نقل وتوصيل المعرفة عن طريق قنوات رسمية وغير رسمية من جيل إلى جيل"[1]، كما يعرف أيضا بأنه: "فن مساعدة الآخرين على التعلم، وبالتالي فعملية التعلم تنصب على المعلم والمتعلم، ولا يكون لها نتيجة إلا بقدر ما يساعد على حدوث التعلم".

ويعرف التعليم أيضا: "بأنه العملية التي يتم عن طريقها نقل الخبرة والمعلومة والمهارات إلى المتعلمين، وتشمل عملية التعليم تحديد الأهداف واختيار المواد والطرق التعليمية المناسبة"، كما يمكن تعريف التعليم أنه: "تحديد السلوك الذي يجب تعلمه وتهيئة الجو الذي يتم فيه التعلم".[2]

كما يعرف التعليم بأنه عملية منظمة تهدف إلى اكتساب الشخص المتعلم للأسس العامة البانية للمعرفة، ويتم ذلك بطريقة منظمة ومقصودة وبأهداف محددة ومعروفة،[3] ويمكن القول أن التعليم هو عبارة عن نقل للمعلومات بشكل منسق للطالب، أو أنه عبارة عن معلومات، ومعارف، وخبرات، ومهارات يتم اكتسابها من قبل المتلقي بطرق معينة، فالتعليم مصطلح يطلق على العملية التي تجعل الفرد يتعلم علما

[1] مُحَّد سليمان الدجاني، منذر سليمان الدجاني، **منهجية البحث العلمي في علم السياسة**، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008،عمان، الاردن، ص. 21.

[2] نبيل دريس، **أهمية إدارة الجودة في الجامعة الجزائرية**"، مجلة العلوم السياسية والقانون،العدد 02، برلين، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، ع. 2، مارس 2017، ص. 90.

[3] *مفهوم التعليم https://sur.ly/i/abahe.co.uk* اطلع عليه بتاريخ 2022-01-17. على الساعة 21:36

محددا أو صنعة معينة، كما أنه تصميم يساعد الفرد المتلقي على إحداث التغيير الذي يرغب فيه من خلال علمه، وهو العملية التي يسعى المعلم من خلالها إلى توجيه الطالب لتحقيق أهدافه التي يسعى إليها وينجز أعماله ومسؤولياته.[1]

2-تعريف التعليم العالي:

يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي في مؤسسات التعليم العالي.[2]

يحظى التعليم العالي بمكانة اجتماعية مهمة لدوره في تكوين وإعداد الكفاءات البشرية المؤهلة لشغل المناصب التنموية في الدولة، و"تشير الأدبيات التربوية إلى أن مرحلة التعليم العالي، هي تلك المرحلة التالية لمرحلة التعليم الثانوي، والتي ينخرط فيها المتعلم في سن الثامنة عشر بعد قضاءه اثنتا عشرة سنة دراسية في التعليم قبل العالي. والتعليم العالي وفق ما استقر في الأدبيات التربوية المعاصرة هو التعليم في الجامعات والمعاهد العليا، وكذا المعاهد الفنية والتقنية التي تلي مرحلة التعليم الثانوي، أي كل تعليم يتم بعد المرحلة الثانوية يسمى تعليما عاليا ."[3]

كما يعرف التعليم العالي من خلال وثيقة المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والعشرين على أنه "برامج الدراسة أو التدريب على البحوث في المستوى بعد الثانوي، التي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفتها مؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة". كما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) على أنه "مستوى أو مرحلة من الدراسة تلي التعليم الثانوي، وتباشر مثل هذه الدراسة في مؤسسات التعليم العالي، كالجامعات الحكومية والخاصة وفي الكليات والمعاهد وغيرها من المنشآت التعليمية الأخرى، ومن خلال البرامج المقدمة عبر الشبكات والمواد الالكترونية والهيئات والوكالات المضيفة العامة والخاصة"[4]

---

[1] محسن علي عطية، **المناهج الحديثة و طرائق التدريس**، الطبعة الأولى، المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 260-261.

[2] علي عزوز، **دور مدير المخبر و المجلس العلمي في ديناميكية المخبر**، الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23-26 افريل 2012 ، الجزائر،ص227 .

[3] بدران، شبل، سليمان، سعيد .**التعليم في مجتمع المعرفة**.دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007، ص231 .232.

[4] الربيعي سعيد بن حمد، **التعليم العالي في عصر المعرفة، التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل**، دار الشروق، عمان، الأردن، 2007 ص 23.

ويعد التعليم الجامعي من أهم الوسائل المتاحة أمام الدول النامية لإبراز إمكانياتها وتحقيق تطلعاتها في التقدم والحرية والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية. وتتحمل الجامعة هذه الرسالة مما يجعلها ذات طبيعة خاصة فدورها لا يقتصر على التعليم فقط، وقد تطور مفهوم الجامعة كمبدع ومبتكر وباحث ومطور للأفكار الجديدة، أكثر من كونها مجرد أداة لنقل ما هو معروف و مقبول ومتفق عليه" ، حيث أخذت باستمرار تهتم بالبحث وتطوير المعرفة فضلا عن وظيفتها الاجتماعية ودورها في تحمل مسؤولية التغيير الاجتماعي.[1]

الجامعة أو المؤسسات التعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة)، وتختلف تسميات هذه المؤسسات التعليمية فهناك: الجامعة، الكلية، فالجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي و تطلق أسماء أخرى على الجامعة و المؤسسات التابعة لها مثل: الكلية، المعهد، المدرسة العليا، وهذه الأسماء تسبب اختلاطا في الفهم لأنها تحمل معاني مختلفة من بلد لآخر، وما سبق يتضح أن الجامعات تقدم تعلما متخصصا لطلبتها في مختلف المجالات ما يؤهلهم بعد ذلك للدخول إلى سوق العمل والمساهمة في جميع الأنشطة.[2]

وعليه فإن التعليم العالي هو عبارة عن مرحلة تعليمية مكملة للمراحل التعليمية السابقة ويقصد به كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، ويهدف إلى تنمية فكر وقدرات الطالب في العديد من المجالات ليتمكن بعد تخرجه من الإسهام في المسيرة التنموية للبلاد.[3]

إن التعليم العالي يأتي في قمة الهرم التعليمي، فهو آخر مرحلة من مراحل التعليم التي يمر بها الفرد وأرقاها. و التي تكسبه مؤهلات ومهارات عالية، تساعده فيما بعد في الحصول على وظيفة، كما تمنحه أيضا مكانة اجتماعية مرموقة، وقد حظي مصطلح التعليم العالي بالعديد من التعاريف في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يمكن الأخذ على سبيل المثال تعريفين من هذه التعاريف ما يلي:[4]

---

[1] كنج، روجر، وآخرون . **الجامعة في عصر العولمة**، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2008،الرياض . ص. 19

[2] نوال نمور، **كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة الموارد البشرية ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011- 2012،.ص.14- 15.

[3] سلوى بنت محمد المحامدي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، **العولمة وتأثيرها على التعليم العالي**، من الموقع: http://www.novapdf.com أطلع على الموقع بتاريخ 2022/01/16 على ساعة 14:07.

[4] علي عزوز، **دور مدير المخبر و المجلس العلمي في ديناميكية المخبر**، الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23 أفريل 2012 ، الجزائر ،ص 227.

- يقصد بالتعليم العالي؛ التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، و تختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، و هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي،[1] فهو كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة".

وتختلف تسميات هذه المؤسسات التعليمية، مؤسسة معروفة في التعليم العالي وتطلق أسماء أخرى على الجامعة والمؤسسات التابعة لها، مثل: الكلية، المعهد، الأكاديمية، المدرسة العليا، وهذه الأسماء تسبب اختلاطا في الفهم ألنها تحمل معاني مختلفة من بلد لآخر، فعلى الرغم من أن كلمة كلية تستخدم لتدل على معهد للتعليم العالي.[2]

مما سبق يتضح أن الجامعات تقدم تعليما متخصصا لطلبتها في مختلف المجالات، يؤهلهم بعد ذلك للدخول إلى سوق العمل والمساهمة في جميع الأنشطة: السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. لذا فإن الدول تسعى جاهدة لتوفير مقاعد بيداغوجية كافية لاستقبال هؤلاء الطلبة الذين يمثلون العمود الفقري لحركة التنمية في المجتمع.

- يعرف التعليم العالي أيضا على أنه نشاط اقتصادي عقلاني سلوكي يستهدف البناء المتوازن للإنسان عقليا وسلوكيا ومعنويا واجتماعيا وفكريا وأخلاقيا ويجب أن يتم بعيدا عن العشوائية والتجربة والخطأ لأنه يسعى لتنمية وزيادة المعلومات والمهارات والخبرات والاتجاهات التي يحملها الفرد – التعليم هو نظام من الأعمال المقصودة وسلسلة من العمليات والنشاطات المنظمة الهادفة لإحداث التفاعل وهو عمليات تفاعل متبادل بين الطلبة والأساتذة، يفترض أن تؤدي إلى تغيير ايجابي في السلوك و لا سيما

[1] .محمد بوعشة،**أزمة التعليم العالي في الجزائر و العالم العربي بين الضياع و أمل المستقبل**، دار الجيل، بيروت، 2000، ص08.

[2] العبادي هاشم فوزي، ،**إدارة التعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2008 ،.ص 10 19.

سلوك الأستاذ ، و التعلم العالي نتاج ايجابي لعملية التعليم، و التعليم و التعلم كلاهما عمليات ضمن عملية أوسع و أشمل هي التربية، فيجب أن يكون التعلم و التعليم واقعا كله في إطار العملية التربوية.[1]

فالتعليم العالي هو العلم الذي يبحث في اكتشاف القوانين التي تحكم ظاهرة تغيير في سلوك الأفراد والتعلم عملية مقصودة تتميز من القوانين التي يكشف عنها علم التعليم، فالتعلم علم والتعليم تكنولوجيا من حيث أن التعليم تطبيق وتوظيف ما كشف عنه العلم من مواقف حياتية.

- في مجتمع قوته ونشاطه يقومان على المعرفة واستغلالها، يحظى التعليم بدور كبير واهتمام نوعي كونه المزود الفعلي برأس المال الفكري المؤهل والفاعل في مجريات أحداث المنظمات والمجتمع ككل. "فالتعليم هو أهم عوامل التغيير على وجه الأرض وهو مصدر الرفاه والتقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي والمعرفة هي سبيل بلوغ الغايات الإنسانية العليا: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية. وإن كانت المعرفة هي محرك مجتمع المعرفة والتعليم هو وقودها، وإن كانت التكنولوجيا هي الآلة الجديدة لعدم المساواة الاجتماعية فالتعليم هو أعظم الوسائل لتحقيق هذه المساواة". ولم يعد التعليم أو التدريب قصرا على وقت ومكان معينين تائيين، لكن أضحيا صالحين مدى الحياة، كما أن الإنسان هو العامل والفاعل في قلب مسيرة اكتساب المعرفة وتداولها. هذه العودة إلى البعد الإنساني للمعارف لا تشكك بأهمية الأدوات التقنية الحديثة، ولكنها ليست إلا أدوات بسيطة لا تسمح بالاستغناء عن عملية التدريب بحد ذاتها.

وقد ساهم ذلك في ظهور المنظمات المتعلمة، حيث أن "التعلم في ضمن المنظمات له خاصيتين أساسيتين، فهي تدمج بين مهارة التعلم ومهارة التفاعل مع والتعلم من الآخرين.[2]

فبرامج التدريب في التطور التكنولوجي في الأجهزة التقنية الحديثة لا تحتاج إلى الشهادات العلمية فحسب وإنما تحتاج إلى كفاءة في تشغيلها، ويكفي دلالة على أهمية الاستمرار في التعلم أن "نصف الوظائف القائمة اليوم لم تكن موجودة قبل ثلاثين عاما، وأن التخصصات العلمية والتقنية تتضاعف في فترات أقصر وتفرض

[1] – مصطفى خليل الكسواني وآخرون، **إدارة التعلم الصفي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 97.

[2] Davenport, paul, **Universities and the Knowledge Economy**. [en ligne]. [Date de consultation 10/01/2010]. Disponible sur le web https://iveybusinessjournal.com/publication/universities-and-the-knowledge-economy/

عالميا، والمعرفة تتضاعف كل اثني عشرة سنة وأن المعلومات على شبكة الانترنت تتضاعف كل 100 يوم".[1]

- نظرا لاستثمار الكفاءات التي تتوفر في المجتمع لصالح العديد من الدول في العالم، خاصة منها تلك التي لا تتوفر على المواد الأولية التقليدية، لأن المعرفة والإبداع وليدة الفكر البشري ولا يمكن احتكارها داخل حدود الدول. فبناء مجتمع المعرفة يتطلب ثلاثة أنشطة: إنتاج المعرفة ونشرها والتعامل معها في حل قضايا المجتمع وبالتالي التواصل الفاعل مع الحاجات المجتمعية.

ويشكل تعليم الرياضيات والعلوم قاعدة التقدم التكنولوجي الذي يغذي اقتصاد المعرفة، مما يشكل بوابات ضرورية للمهن العلمية والهندسية والتقنية، ويشكل تحديا لنظام التعليم القديم وللخبرات التقليدية التي أصبح تجاوزها ضروريا، للوصول إلى تنفيذ برامج طموحة تدعم التنمية الشاملة في المستقبل.[2] وتجدر الإشارة إلى أن الاستقراء الواعي للتاريخ، يقدم دلالة قاطعة على أن القاعدة العلمية – التكنولوجية لكل عصر أو حقبة، شكلت العامل الأهم في تحديد معالم هذا العصر ووجهت مسار تطوره. وأن العلاقات بين المجتمعات والدول حكمها –بالدرجة الأولى – موقع كل منها من الإنجاز التكنولوجي للعالم"[3]، ومع التقدم العلمي والتكنولوجي السريع، تعتمد أغلبية دول العالم على الجامعات كمحضن للإبداع العلمي والتكنولوجي من أجل التطوير الإقتصادي والمنافسة الدولية والحفاظ على المكانة العلمية والاقتصادية العالمية، ويتزايد التأكيد على أهمية البحث التطبيقي كمحور حيوي لتطوير التعليم العالي والمجتمع، كما أنها من أبرز مؤشرات التصنيفات العالمية للجامعات، كتصنيف شانغاي الشهير . حيث أصبحت مؤسسات التعليم العالي تهدف إلى توجيه البحث العلمي والتكنولوجي نحو أكثر إبداعية وابتكارية لتوليد المعرفة و توفير منتجات جديدة ذات قيمة مضافة ومنه تطوير العلاقة جامعة مؤسسة . كما أنها مدعوة لتثمين نتائج البحوث من خلال نقل هذه المعارف ونشرها وتوسيع التعريف بها مما يزيد في قيمة المؤسسة التعليمية. كما يكون تثمين نتائج البحوث كذلك من خلال انفتاح الجامعة على المجتمع واستغلالها في حل مشكلاته وتطويره، "فلكي يزدهر

---

[1] الخوري هاني شحادة، **تكنولوجيا المعلومات على أعتاب القرن الحادي والعشرين**، دار الرضا للنشر،مركز الرضا للكمبيوتر، 1999 .دمشق،سوريا ص181 .

[2] عباس بشار. **مجتمع المعلومات العربي المفاهيم المرتكزات والتوجهات**. معلومات دولية. ع. 63 شتاء، القاهرة، 2000 ، ص.86

[3] بدران شبل سليمان سعيد، **التعليم في مجتمع المعرفة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 27.

إنتاج المعرفة يحتاج إلى أن تستعمل نتائجه من قبل مختلف مؤسسات المجتمع وخصوصا المؤسسات الاقتصادية، وإلا تنقلب عملية البحث إلى ترف عبثي لا يسهم في عملية التنمية، وتوضع النتائج في الأدراج وعلى الرفوف. إن استعمال المعرفة في حل قضايا المجتمع هو وحده الكفيل بالدفع إلى المزيد من إنتاج المعرفة".

ثانيا:تعريف البحث العلمي:

يمثل البحث العلمي مجموعة من الخطوات التي تبدأ بالمشكلة وجمع البيانات ووضع الفرضيات من خلال اختبار صحتها، والوصول إلى نتيجة محددة يمكن تعميمها.[1]

كما يعتبر البحث العلمي وسيلة منهجية للاكتشاف والتفسير العلمي والمنطقي للظواهر والاتجاهات والمشاكل، وينطلق من فرضيات أو تخمينات يمكن التأكد منها بإتباع سبل تحقيق أهدافا، ويمكن قياسها بقوانين طبيعية أو اجتماعية يحتكم الناس إليها، ويستهدف الوصول إلى نتائج تحقق رغبات الباحث أو الجهة المتبنية للبحث سواء كان هذا البحث نظريا تفسيريا أو تحليليا نقديا أو أنه تطبيقي يلتجئ إلى الميدان أو المعامل والمختبرات . لقد عرف "فان داليم" البحث العلمي بأنه: "محاولة دقيقة ومنظمة ونافذة للتوصل إلى حلول المختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية وتثير قلق الإنسان وحيرته"، فالبحث العلمي يسعى لحل المشكلات عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن في ضوءها اكتشاف حقائق جديدة والتأكد من صحتها، وتحليل العلاقات بين الحقائق المختلفة والبرهنة عليها، وهو يعتمد على بذل الجهد والمثابرة من أجل الوصول إلى الحقائق، ولا يوصف الجهد المبذول بشرف البحث العلمي إلا إذا توفرت فيه شروط ثلاثة، أن يكون جهدا منظما، وأن يكون دقيقا، وأن يلتزم المنهجية العلمية.

فالبحث العلمي هو استعمال منهج معين أو أكثر وبإتباع خطوات وقواعد معينة لإجراء عملية فحص أو تقص حقيقة دقيقة تهدف إلى اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، كما أنه نمو للمعرفة والتحقق منها، وهو وسيلة للدراسة يمكن عن طريقها الوصول إلى وضع حلول المشكلة معينة، كما أنه أيضا

[1] عبد الصمد قائد الاغبري، فريدة عبد الوهاب المشرف، **واقع البحث العلمي في ضوء المتغيرات بكليتي المعلمين بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية (دراية ميدانية)**، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 13 العدد بيروت، لبنان، 4ديسمبر 2012 ، ص494 .

نتاج إجراءات منظمة ومصممة بدقة من أجل الحصول على أنواع المعرفة والتعامل معها بموضوعية وشمولية، وتطويرها بما يتناسب مع مضمون واتجاه المستجدات البيئية الحالية والمستقبلية[1].

ومن تعاريف البحث العلمي مايلي:

"هو التحليل المنظم الموضوعي وتسجيل الملاحظات الدقيقة التي قد تؤدي إلى تطوير تعميمات ومبادئ أو نظريات ينتج عنها بالتنبؤ إمكانية السيطرة المطلقة على الأحداث". * "التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية يقصد التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة جديدة لها"، وانطلاقا من هذا المفهوم يمكن تحديد ثلاثة أنواع من البحوث العلمية:

1 – البحوث التي تستهدف اكتشاف أو جمع أكبر عدد ممكن من الوقائع والظواهر، وتعتبر المسوح الاجتماعية بمختلف أنواعها نموذجا بارزا لهذا النمط من البحوث.

2 – البحوث التي تسعى إلى تفسير معلومات أو بيانات متاحة ولا تعتمد على بيانات ميدانية دائما .

3 – البحوث ذات الأهداف النظرية، وتسعى إلى صياغة نظريات. وعلى الرغم من اختلاف التعاريف التي وضعت لتحديد مفهوم البحث العلمي إلا أن هناك نقاط مشتركة بين هذه التعاريف نستطيع من خلالها تحديد المصطلح، وهذه النقاط هي:

– البحث عبارة عن عملية تطويع الأشياء، والمفاهيم والرموز وفرض التعميم.

– إنه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم الدقيق.

– يقوم الباحث بإجراء بحثه بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة .

– يهدف البحث إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق النظريات والمعلومات المتاحة.

– يتبع الباحث في تحقيق هدفه هذا خطوات المنهج العلمي خاصة من خلال اختيار الطريقة المناسبة والأدوات اللازمة ذات الصدق والثبات[2].

[1] عبود عبد الله العسكري، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، دار النمير،ط.2 ، دمشق، سوريا ، 2004 ، ص. 18.

[2] رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية**، : دار الفكر، ، دمشق، سوريا، 2000، ص. 69.

إن الهدف الأساسي من البحث العلمي هو التحري عن حقيقة الأشياء ومكوناتها وأبعادها ومساعدة الأفراد أو المؤسسات على معرفة محتوى أو مضمون الظواهر التي تمثل أهمية معينة لديهم أو لديها، ومما يساعدهم على حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأكثر إلحاحا وذلك بواسطة استخدام الأساليب العلمية والمنطقية، وبشكل شمولي يفيد في تعميم الحقائق أو المعرفة التي تم استخلاصها[1].

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي

عرف التعليم تطورا عبر الزمن رافق التطور البشري الحاصل و ذلك لأهميته التي برزت منذ القدم حيث كان يقتصر على التعليم الديني و ما تعلق بالكتب السماوية كما كان في الهند، روما و حتى في الحضارة الإسلامية. إلا أنه و مع مرور الوقت أصبح التعليم يهتم بمواضيع أخرى دنيوية جديدة كالعلوم والطب و غيرها، ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى مراحل التعليم العالي في الجزائر.

أولا: التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (1962-1971م)

يعود ظهور التعليم العالي في الجزائر إلى تاريخ تأسيس أول جامعة في الجزائر وهي جامعة الجزائر سنة 1907 ، وتعتبر هذه الجامعة بمثابة أول جامعة عربية، حيث كانت تسير من قبل المستعمر إلى غاية الستينات أين استحدثت جامعات أخرى جديدة، ولقد تعززت مكانة هذه الجامعة مع إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970[2] حيث كانت تضم جامعة الجزائر أربع كليات: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية العلوم، كلية الطب وكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ومع إطلاق عملية الإصلاح الكبرى للتعليم العالي في الجزائر سنة 1971 أي بعد إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عرف هذا القطاع في الجزائر نموا وتطورا ملحوظا عما كان عليه سابقا، ومن هنا تم بناء أساس أو البنية القاعدية للتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

---

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 4، الجزائر، 2007، ص. 16.

[2] سحنون جمال الدين، بلغانمي نبيلة، **التعليم العالي في الجزائر 50سنة في خدمة التنمية من 1962 إلى 2012**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 2014، ص .134

ثانيا :التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة (1972-2003م)

لقد عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر إصلاحات كثيرة خلال هذه الفترة حيث هدفت هذه الإصلاحات إلى تنمية هذا القطاع وإعادة توجيهه وهيكلته بالدرجة الأولى حيث يمكن تشخيص أهم بنود تلك الإصلاحات كما يلي:

1- إعادة صياغة برامج التكوين بشكل كلي:وتكمن في الثلاثية الآتية: (تنويع،تخصص،احترافية).

2- إعداد تنظيم بيداغوجي جديد للدراسة: حيث يتمثل هذا التنظيم في التنظيم حسب السداسيات وفقا للمقاييس المكتسبة وليس على أساس المعدل السنوي.

3- تكثيف نماء التعليم العالي بتمكين أكبر عدد ممكن من الشباب لبلوغ المستويات العليا.

4- إعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية: وتمثلت في الانتقال من المخطط التقليدي للكليات إلى المعاهد الجامعية حيث تخصص كل واحد منها في منهج علمي موحد ويكمن الهدف الرئيسي من إعادة تنظيم الهياكل الإدارية للجامعة في إدراج التكنولوجيا.

5- تدعيم منظومة التعليم العالي وعقلنتها وذلك وفقا للقانون التوجيهي 05/99 المؤرخ في أفريل 1999م، والذي يمثل لحظة فارقة وهامة لتطوير منظمة التعليم العالي ، حيث يمثل أيضا خلاصة كل ما استحدث منذ الاستقلال.[1]

ثالثا:التعليم العالي في الجزائر من النظام القديم إلى النظام الجديد (2004-2014م)

لقد شهد النظام القديم للتعليم العالي في الجزائر (النظام الكلاسيكي)، عدة نقائص سواء من الناحية الهيكلية أو التنظيمية للمؤسسات ومن الناحية البيداغوجية والعلمية للتكوين المقدم للطالب الجامعي ،خاصة في مجال الاستقبال والتوجيه وعملية تدرج الطلبة ، والتي كانت كالتالي:

1- الدخول إلى الجامعة المعتمد على التوجيه المركزي.

[1] سحنون جمال الدين، بلغامي نبيلة،**مرجع سبق ذكره** ، ص 135-136.

2- يقوم النظام الكلاسيكي على نظام تدرج صعب، ومتأزم بسبب توجيه أولي غير ملائم مع قدرات الطالب، مما ينتج عنه نسبة رسوب كبيرة.

3- نظام التقييم الخاص بالنظام الكلاسيكي لا يساعد على تطبيق البرامج التعليمية المستحدثة بشكل جيد ويسير.

4- عروض التكوين التي يحوزها لا تتناسب مع شعب البكالوريا الجديدة.

5- إن هذه المشاكل والعوائق التي واجهها النظام الكلاسيكي للتعليم العالي جعلت الجزائر تطبق نظام جديد وهيكلة جديدة لهذا التعليم سنة 2004 وهو نظام ل.م.د وذلك بغية تطويره، حيث يندرج هذا النظام الجديد في إطار إصلاح التعليم العالي، حيث تم تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج الهادفة إلى تطوير التعليم العالي وأساليب التكوين.، فتوجهت أنظمة التعليم العالي في العالم نحو تنظيم نمطي يتخذ شكل هيكلية تعليمية من ثلاث أطوار هي: الليسانس ، الماستر والدكتوراه، الشيء الذي يمنح مقروئية أفضل لهذه الأطوار وللشهادات المتوجه لها على الصعيدين الوطني والدولي، و يتكون هذا النظام من ثلاثة أطوار.

ويتشكل كل طور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات، وتتمثل هذه الأطوار في:

1- طور الليسانس

يشتمل على ستة سداسيات ، كما يتضمن مرحلتين أولاهما تكوين قاعدي متعدد التخصصات وثانيهما مرحلة تكوين متخصص، تتفرع إلى فرعين:

1-1 الفرع الأكاديمي: يتوج بشهادة ليسانس تسمح لصاحبها بمواصلة الدارسات الجامعية مباشرة على مستوى الماستر. ويسمح بهذه الإمكانية بحسب المؤهلات المكتسبة و النتائج المحصل عليها و شروط الالتحاق.

2-1 الفرع المهني: يتوج بفرع ليسانس التي تسمح لصاحبها بالاندماج المباشر في عالم الشغل وتحدد برامجها بالتشاور الوطيد مع القطاع المشغل.يتطلب هذا الفرع أنواع مختلفة من شهادات الليسانس المهنية لضمان فعاليته، و ضرورة تحديد التخصص الذي له صلة بالحرفة.[1]

2- طور الماستر

ويشتمل على أربعة سداسيات، يحضر هذا التكوين لمهمتين مهنية و بحثية، وهو طور مفتوح لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس أكاديمية ويستوفي الشروط المطلوبة للالتحاق بهذا الطور، كما أنه طور مفتوح كذلك لكل حاصل على ليسانس ذات طابع مهني، الذي يمكنه من العودة إلى الجامعة بعد قضاء فترة في الحياة المهنية، يحضر هذا التكوين كذلك إلى مهمتين هما:

2-1 مهمة مهنية متميزة باكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد، بما يسمح بالنفاذ إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة (ماستر مهني).

2-2 مهمة الباحث المتميزة بالتحضير للبحث العلمي الموجه منذ البداية للقيام بنشاط بحث في الوسط الاقتصادي أو في الوسط الجامعي (ماستر بحث).

3- طور الدكتوراه: يضمن هذا الطور تكوينا تبلغ مدته أقل على ستة سداسيات تعميق المعارف في تخصص محدد، خاصة و نحن أمام التطور المعتبر للمعلومات.[2]

[1] عبد الكريم حرز الله و كمال بداري، **نظام ل م د (ليسانس- ماستر- دكتوراه)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 ، ص 26.

[2] نوال نمور، **كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2011، الجزائر، 2012 ،ص 37.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار في التعليم العالي

يبرز دور الجامعة كمؤسسة اجتماعية تابعة لوزارة التعليم العالي، مساهمة بذلك كباقي القطاعات الأخرى في التنمية، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الإستثمار في التعليم العالي وأهم أهدافه

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار في التعليم العالي

يعتبر الإنفاق على التعليم أحد الاستثمارات الأفضل لأنه استثمار في تنمية الإنسان الذي من خلاله تتحقق ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن التعليم يأخذ طابع الاستثمار بعيد المدى مثله في ذلك مثل الأنشطة الاستثمارية الأخرى للتنمية، حيث أن ما يكتسبه البشر من دخل أو تكوين علمي يرتبط بعلاقة طردية وايجابية مباشرة مع مخرجات هذا التكوين، وإن كل فرد من أفراد المجتمع يمكنه أن يتمتع بعائد مضاعف لما تم استثماره في تعليمه، بل إن الآثار الايجابية لهذا التعليم سوف تمتد وتتوسع دائرتها لتنعكس على المكتسبات المستقبلية لمختلف ميادين التنمية للمجتمع، وذلك نتيجة لما يعرف الإستثمار المضاعف.[1]

وإن التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والتطوير والتعليم الأساسي من أهم المؤشرات العالمية وهي تتكون من اثني عشر مؤشراً أساسيا الذي تتمثل في المؤسسات، البنية التحتية، الاستقرار الاقتصادي، الصحة،التعليم الأساس، التعليم العالي، التدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالي، الاستعداد التكنولوجي وحجم السوق، درجة تطور شبكات الأعمال وتعقيدها، البحث العلمي الابتكار، التطوير.

ويحتل الاستثمار في التعليم مكانه هامة بين أولويات الاستثمار، ويجب أن يوجه إليه ما يكفي من مخصصات في ميزانية الدولة، ويجب مراعاة عدالة توزيع الاستثمار في التعليم بين مختلف فئات المجتمع، وكذلك بين مختلف مسارات وجهات ومستويات التعليم، لهذا يجب أن يكون التخطيط العلمي هو المنهاج الذي يهيمن على آليات تحقيق الأهداف المرجوة في حدود الإمكانيات المتاحة من خلال تحديد الأولويات.

[1] يوسف الزلزلة ، **مفهوم الإستثمار في التعليم**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر التربوي الثاني الاستثمار في التعليم العالي ، جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي ، الكويت 2011، ص 2 .

إن الإنجازات التعليمية التي حققتها الدول النامية تعد إسهامًا رئيسًا في مجال تنميتها, ويتضح أن نفقات التعليم ذات قيمة مرتفعة, وهذا الحكم مستمد من طلب الآباء والطلاب لمزيد من التعليم. ونفقات التعليم في الدول النامية وتوزيع الفرص التعليمية على السكان حسب الأعمار لها آثار مميزة وواضحة.[1]

ولقد شهد النصف الثاني من القرن الماضي اهتمامًا متزايدًا بالتعليم الجامعي كعامل فعال وحاسم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن العوامل التي أسهمت في زيادة هذا الاهتمام نزوع علماء الاقتصاد والتعليم إلى قياس العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم قياسًا كميًا بعد أن تناوله هؤلاء في أزمنة سابقة في كتاباتهم تناولاً أكاديميًا بحتًا.[2]

المطلب الثاني: أهمية و أهداف الاستثمار في التعليم العالي:

قد أكدت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم العالي والبحث العلمي والاقتصاد والنواحي الاجتماعية، إذ لم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها مجرد خدمة، بل أصبحت استثمارًا يهدف إلى تحسين مستوى الحياة للأفراد، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وإذا كان الاقتصاد هو شريان الحياة للمجتمعات الإنسانية المعاصرة فإن التعليم بمختلف أنماطه هو مادة هذا الشريان، وذلك لضمان استمرارية الازدهار الاقتصادي.

أولا:أهمية الاستثمار في التعليم العالي:

يعد التعليم والتعليم العالي بصفة خاصة قضية هامة وحيوية، لأنها تعني إعداد الإنسان الذي يمثل المحور الأساسي لكل قضايا التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. "وحيث أن التعليم العالي هو مرحلة التخصص والإعداد العملي في كافة أنواعه ومستوياته سدا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله، بما يساير التطور المنشود الذي تسعى إليه أي أمة لتحقيق أهدافها وغاياتها، فإن الرؤية

[1] تيودور شولتز، **قيمة التعليم العالي في الدول ذات الدخول المنخفضة . رؤية اقتصادية**، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1407 هـ، ص 106.

[2] كيرتر ستيفن، **دور الجامعة في عالم متغير**، ترجمة د. عبد العزيز سليمان، دار نهضة، مصر، القاهرة 1957م، ص 3 4.

الإستراتيجية للتعليم العالي ضرورة ملحة وذلك لوجود الكثير من التحديات والمعضلات التي تواجهه والمتغيرات التي يمر بها".[1]

يحتل التعليم العالي مكان الصدارة في التقدم المنشود في المجتمعات البشرية، وفي تشكيل معالم الواقع والمستقبل في مختلف الجوانب الاجتماعية والعلمية والاقتصادية لكل الدول، خاصة مع تنامي مفهوم اقتصاد ومجتمع المعرفة، وتزايد متطلبات واحتياجات التنمية، وأصبح من المُسَلِّم به أن تقدم الدول ورقيها ونمائها أصبح يعتمد باستمرار على مدى تقدمها العلمي، ويرتبط بمدى قدرتها على التطورات المتسارعة على الصعيد المعرفي، التكنولوجي، والمعلوماتي، ولا يتحقق ذلك لأي دولة إلا من خلال وجود نظام جيد للتعليم العالي يجعل من العنصر البشري عامل نمو وتقدم للمجتمع.

حيث يساهم التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بأربعة طرق :

1. تكوين رأس المال البشري بفضل التعليم.
2. تشكيل أسس وقواعد معرفية بفضل البحث.
3. نشر وتثمين المعارف من خلال التبادلات مع مستعملي هذه المعارف.
4. المحافظة على المعارف من خلال تخزين ونقل المعارف بين الأجيال.

كما "تكمن أهمية الجامعة من حيث كونها فكرة ومؤسسة بالنسبة للمجتمع، تتيح الفرصة للتيارات الفكرية والآراء المتباينة للالتقاء والاحتكاك، مما ينجم عنه نمو الطاقات الإبداعية والقدرات الخلاقة، ومن ثم حدوث التغير والتطور. والجامعة كمؤسسة إنما تهدف في حقيقة الأمر إلى تهيئة الظروف للتفاعل بين الطلاب والأساتذة من خلال الدراسة والبحث وصولا إلى تحقيق أهداف المجتمع، وقيادة التغيير فيه".[2]

[1] الحبيب فهد بن إبراهيم، **مستقبل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: استراتيجية مقترحة**.مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العربي الأول استشراف مستقبل التعليم وورشة عمل استشراف المستقبل، القاهرة ، 2006، ص. 52.

[2] معوض صلاح الدين إبراهيم، **المناخ المؤسسي السائد في إدارة التعليم الجامعي: دراسة ميدانية لجامعة المنصورة. في التعليم الجامعي في الوطن العربي**، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس،مج. 13، ،دار الفكر العربي، القاهرة، 1987. ص. 329

كما أن أهمية الجامعات نابعة من دورها الحاسم في التأثير على مختلف قطاعات المجتمع، "فبحكم طبيعتها العلمية والثقافية، تعد أكبر المؤسسات الرائدة في مجال التحديث والتغيير والدعوة إلى البحث عن الحقيقة ونشرها، وتوفير المناخ الذي يساعد على ذلك من خلال تعزيز المبادئ".[1]

كما يكتسي الإستثمار في التعليم العالي أهمية بالغة تتثمل في:[2]

– الاهتمام بالموارد البشرية واستقطاب العناصر الفعالة ، ويأتي ذلك من خلال عدة سبل، منها الاختيار السليم وفق معايير مشتقة من سياسات الجودة، والتدريب المستمر، والتركيز على إرضاء جميع العاملين، وتحفيزهم وزيادة دافعيتهم للعمل.

– التركيز على فريق العمل، حيث أن عملية تحسين الجودة المستمرة لابد لها من روح الجماعة والمساندة للعمل الجماعي.

– دراسة الإمكانات المتاحة في البيئة الخارجية واستثمارها في تحسين الجامعة وتطويرها.

– دراسة الاحتياجات المجتمعة الآنية والمستقبلية والعمل على التخطيط من أجل الإيفاء بها.

––تأسيس شركة اتصال فعالة بين الكليات والأقسام وذلك لتحسين الجودة.

– الاهتمام باختيار القيادات على التحفيز، وتحليل ونقد الوضع الراهن، وتحديد الأوضاع المتوقعة مستقبل وكذلك الالتزام بالتحسين المستمر.

–تطوير تكنولوجيا التعليم بصفة مستمرة، بما يحقق مستويات الجودة المطلوبة .

–تحديث نظم دعم القرارات.

– اختيار القيادات المبدعة والمتميزة من أجل المحافظة على معايير أداء عالية باستمرار.

– متابعة الأنشطة التي تقود إلى خلق ثقافة الجودة داخل الجامعة.

[1] الملاح يحي هاشم.، **التعليم العالي في الوطن العربي**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العربي الأول استشراف مستقبل التعليم وورشة عمل استشراف المستقبل ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،الشارقة ، 2006، ص. 34.

[2] رافدة عمر الحريري، **القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان،الأردن، 2010 ص 12.

ثانيا :أهداف الاستثمار في التعليم العالي

يرتبط مفهوم الاستثمار بمفهوم التنمية الشاملة، فالتنمية الشاملة عملية ثقافية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة الإنسانية وذلك من خلال تحسين قدرة الفرد في التعامل مع العلم والمعرفة وتقنيات العصر، والتنمية بهذا المفهوم تتوقف على التعليم الجيد للإنسان، فهو المحور الأساسي للتنمية والنهوض الحضاري، وهو القاطرة التي تقود الحياة الإنسانية بقوة واقتدار. في خضم هذا الطرح تنظر العديد من دول العالم إلى قضايا التعليم العالي والبحث العلمي بشكل مستمر وتعمل بكامل قواها من أجل الإستثمار في هذا القطاع الذي يرى الكثيرون أنه القطاع الضامن لاستمرار عملية البناء والتطوير في اقتصاديات الدول المختلفة.

إن الموارد الطبيعية ورأس المال والعمالة عوامل ليست كافية لتنمية أي اقتصاد في أي دولة ما إذ ينبغي توافر كم كبير من القدرات المهارية البشرية لتستغل كوقود في إحداث عملية التنمية الشاملة ومن دون ذلك فإن توقعات المستقبل الاقتصادي تبدو كئيبة إلى حد ما.

إن الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي يعتبران من مجالات العلوم وفي أي مكان في العالم ومن تقنية الإنتاج الجديد التي هي وليدة هذا التقدم, فإن الدولة مطالبة بتوفير كوادر من العلماء والفنيين المتخصصين, ولا شك أنها وظيفة رئيسية أن يقوم التعليم العالي بتخريج كادر بشري كفؤ وعلماء متخصصين وفنيين مهرة يسعون إلى تحقيق الإضافة المطلوبة.[1]

لقد اختلف التعليم اليوم من التركيز على المهارات اليدوية إلى التركيز على المهارات العقلية، فالذي يملك العقل المتعلم المرن المتكامل هو الذي يملك الثروة. وعالمنا اليوم تعتمد فيه التنمية الشاملة على المعرفة، بعد أن كانت تعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال والعمالة، عالم يعيش ثورة المعلومات والاتصالات والثقافة المتعددة الوسائط.

لقد أصبح المعيار الاقتصادي يأتي في مقدمة المعايير التي يقاس في ضوئها تقدم الأمم، ولما كان التعليم العالي يعمل على تنمية القوى البشرية بتزويدها بالمهارات والمعارف اللازمة للقيام بعملها المنتج،

[1] عادل محمد القطاونة ، **أهمية الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي** ، مقال نشر يوم : 23-12- 2013م، أطلع عليه على الموقع يوم 04-01-2022 على ساعة مساءا 21:40 ، نشر في موقع. https://www.ammonnews.net .

صارت العملية التعليمية اقتصادية لها كلفتها ومعدلاتها ولها مدخلاتها ومخرجاتها، وبالتالي تؤثر على السياسة التعليمية.[1]

إن مهمة التعليم العالي متشعبة الاتجاهات والأدوار وبعيدة الأثر في المجتمع، وبشكل عام يمكن تلخيص الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها في: [2]

1. تأهيل وإعداد كفاءات بشرية قادرة على تحمل مسؤوليات الحياة العملية.
2. الاهتمام بالبحث العلمي وكشف أسرار الطبيعة وتنمية المعرفة البشرية بكل أشكالها.
3. الاهتمام بالنشر، حيث لا تقتصر مهمة الجامعة على إعداد الباحثين وإجراء البحوث، وإنما تمتد لتشمل تقديم نتائج عن طريق وسائل النشر.
4. حماية التراث الإنساني والحفاظ على إنتاج الفكر البشري.
5. القيادة الفكرية وخدمة أهداف التنمية الاجتماعية.
6. تفسير وتبسيط نتائج البحوث العلمية.
7. النظر في مشكلات المجتمع المحيط ومحاولة فهمها وتحليلها، ثم البحث عن حلول مناسبة لها.[3]
8. تحقيق مبادئ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص

التعليمية والمساواة بين المواطنين. ومن الطبيعي أن تتأثر أهداف الجامعة بالمتغيرات والعوامل والظروف السائدة في المجتمع والعالم ككل، وعليه فأهدافها لابد أن تتغير وتتطور بتنوع المطالب التي تفرضها العوامل الخارجية على الجامعة . لكن هذه الأهداف مهما تنوعت وتعددت، يمكن إجمالها تحت هدفين أساسيين، تسعى إليهما كل الجامعات على اختلاف بنياتها ومناهجها وبيئاتها، وهما:

1. **التعليم**: أي تخريج متخصصين أكفاء يستطيعون الإسهام في تنمية المجتمع وتطويره .

---

[1] عادل محمد القطاونة ، **مرجع سبق ذكره** ،ص21.

[2] عبيد، عامر، **المكتبة الجامعية ودورها في العملية التعليمية دراسة ميدانية لمكتبات جامعة الفاتح**، المكتبات الجامعية دعامة للبحث العلمي والعمل التربوي في الوطن العربي، وقائع الندوة العربية للمعلومات التي نظمها الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، تونس 1994 ص 240.

[3] الترتوري محمد عوض. جويحان، أغادير عرفات. **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات**،دار المسيرة، عمان، 2006. ص. 76

2. **البحث العلمي:** بتطوير مستويات المعرفة والعلوم، وإيجاد حلول للمشكلات التي يواجهها المجتمع.

خلاصة:

يعتبر الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي ضرورة ملحة يفرضها العصر الحالي، للنهوض الأكاديمي وضمان الجودة الشاملة بالجزائر، وعليه لابد من مد جسور المشاركة والتعاون مع القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء وكذا الأمر مع مؤسسات الإنتاج والاقتصاد، وبناء علاقات متبادلة معهم حتى تضمن الجامعات الدعم المالي عبر تلك المؤسسات والقطاعات، لتنفيذ برامجها الأكاديمية والبحثية مقابل ما تقدمه هذه الجامعات لها من تخطيط معرفي وعلمي.

فإن تشعب مشكلات مؤسسات التعليم العالي بالجزائر الذي يجعل من صياغة سياسة جديدة من شأنها أن ترتقي بالدولة الجزائرية إلى ما يسمى بمجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة ضرورة ملحة، تقتضي مقاربة محددة وجريئة للتعامل مع الإشكاليات والمفارقات التي تعيشها مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، وما افتقدته من قاطرة التغيير المؤسسات الاقتصادية وباقي مكونات المجتمع.

حيث تواجه مؤسسات التعليم العالي موجة من التحديات متمثلة في انخفاض الإنتاجية، وتبني أساليب غير فعالة لتحقيق الأهداف، ولمواجهة هذه التحديات كان لابد من التطبيق السليم والشامل لمفهوم إدارة مؤسسات التعليم العالي لتحسين مستويات الجودة وتمكين المنظمة من التميز، وذلك عن طريق تحقيق عدد من الفوائد أهمها تحسين مستوى جودة المنتج.

الفصل الثاني

سوق العمل

تمهيد

في العديد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، من بينها الجزائر، تطرح إشكالية سوق العمل بحدة لما لحق سوق العمل والعمالة بصفة عامة من أضرار بحكم آثار سياسات التقشف التي جاءت بها برامج التعديل الهيكلي في الثمانينيات وسياسة تحرير التجارة الخارجية في التسعينيات، مما استوجب الأمر تدخل الدولة تفاديا للتبعات السياسية الاستفحال البطالة واختلالات التوازنات الاجتماعية.

تعرف برامج سوق العمل النشطة على أنها تدخلات في سوق العمل (تشمل خدمات التشغيل، التدريب، الأشغال العامة، إعانات التشغيل ودعم العمل الحر) تستغلها الدولة لتعزيز الأداء الكفء لسوق العمل والاستخدام الفعال للموارد البشرية لتسهيل النمو الاقتصادي، وذلك بتحسين قابلية الباحثين عن عمل للتشغيل، ومن ثم تخفيض العدد الإجمالي للعاطلين عن عمل . كما يمكن استخدام برامج سوق العمل النشطة كتدابير لتصحيح إخفاقات سوق العمل، بما في ذلك غياب تدفق المعلومات بين الباحثين عن عمل وأرباب العمل عن طريق تحسين كفاءة مطابقة الوظائف والمهارات. ويمكن لبرامج سوق العمل النشطة أن تهدف إلى التعويض عن تدني مستويات الطلب.

سنتطرق في هذا الفصل إلى سوق العمل الذي انقسم إلى ما يلي:

المبحث الأول: مدخل لسوق العمل

المبحث الثاني: سوق العمل في الجزائر

المبحث الأول:عموميات عن سوق العمل

حظي سوق العمل باهتمام كبير منذ القدم من طرف علماء الاقتصاد و منظري الفكر الاقتصادي، كما تعمقت الدراسات و الأبحاث في الدول المتقدمة لمحاولة إيجاد التوازن في هذا السوق، هذا الأخير يشكل أحد الأركان العامة في الاقتصاد الكلي و يمثل نقطة التقاء العرضيين لقوة العمل مع الطالبين عليها، فيقوم الأفراد بعرض خدمات عملهم التي تعد السلعة محل التبادل في هذا السوق.

و انطلاقا من هذا نتطرق إلى الإطار المفاهيمي لسوق العمل وكذا سوق العمل في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لسوق العمل

يعرف سوق الشغل بأنه "المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل و الطلب عليه، أي المجال الذي يتم فيه بيع الخدمات و شرائها، و بالتالي تسعير خدمات العمل.[1]

يرى اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الحديثة أمثال "هيكز "hikch أن أسواق العمل تشبه تماما أسوق المنافسة التامة التي تناولتها بالشرح معظم كتب مبادئ الاقتصاد، و أمثلة هذه الأسواق الكثيرة، منها سوق التحويل الخارجي، سوق التمويل الدولي و سوق السلعة، و يفترض الاقتصاديون تجانس العمل وانعدام تكاليف النقل، و كذلك تكاليف الإعلان عن العمل و توفر المنافسة التامة بين عدد كبير من البائعين و المشترين في سوق العمل.[2]

يعرفه "أحمد منصور " أنه : حصيلة مقابلة بين عرض و طلب العمل. [3]

انطلاقا من التعاريف الواردة أعلاه نصل إلى القول بأن سوق الشغل هو الوسط الذي يلتقي فيه جانبي العرض والطلب، حيث يشكل سوق الشغل مركز التحليل الأساسي لموضوعي البطالة و التشغيل، إذ يلتقي فيه الطالب و العارض للعمل، فالطالبين يتمثلون في كل الأفراد النشطين الذين لا يملكون عملا

[1] منظمة العمل العربية، **مكتب العمل العربي، بناء و تطوير نظام المعلومات سوق العمل**، 8-12 ديسمبر 2007، ص 3.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **سوق العمل و النقابات العالمية في اقتصاد السوق الحرة**،: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 11.

[3] منير قويجيل، **سياسة التكوين المهني و سوق العمل في الجزائر، دراسة ميدانية بمركز التكوين المهني والتمهين بلعيد قالة بطولقة**، رسالة ماجستر غير منشورة جامعة أحمد خيضر ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، 2013 / 2014، ص 12.

ويتطلعون إلى فرصة عمل، أما عارضية المتمثلة في المؤسسات والهيئات العمومية و الخاصة التي توفر منصب عمل، و هذا فسوق الشغل هو المكان الذي تتفاعل فيه متطلبات العرض و الطلب ، لهذا ارتأينا تقديم لمحة وجيزة عن سوق العمل ومؤشراته.

أولا : مفهوم سوق العمل

قبل التطرق إلى مفهوم سوق العمل وجب علينا التطرق إلى تعريف العمل

1- تعريف العمل

يعرف سوق العمل بأنه : « نشاط الناس الهادف إلى انتاج الخيرات المادية و هو شرط ضروري لحياة كل مجتمع » فالعمل هو جهد الإنسان الذي يتفاعل مع الموارد الطبيعية لإنتاج متطلباته و احتياجاته المادية التي تكفل له الحياة و مستلزماتها المختلفة و هذا ما أشار إليه "أوسكار لانكه" في تعريفه للعمل حيث وصفه بأنه هو النشاط الإنساني الذي يكيف الموارد الطبيعية حسب الحاجات البشرية ».[1]

وهو المجهود الإنساني سواء كان فكريا أو جسديا الذي يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها، أي أنه يتمثل في القيام بجهد يعود على صاحبه بثمار نافعة. ذلك هو المبدأ المشترك لجميع الأعمال. حيث تختلف هذه الأعمال حسب نوعها و نظامها و الهدف المقصود منها، فهناك عمل الابتكار والتفكير وعمل الإدارة والتنظيم.[2]

والعمل "هو كل جهد عضلي وذهني يبذله الانسان عن قصد ووعي بهدف خلق المنافع الاقتصادية"[3]، والذي تحتاجه المؤسسة الاقتصادية في عمليتها الإنتاجية، وبالتالي، فهو يعرض من طرف مالكه وهو الفرد ويطلب من طرف فاقده وهي المؤسسة الاقتصادية.

[1] الموسوي ضياء مجيد، **المرجع سبق ذكره**،ص 18.

[2] **المرجع نفسه**، ص 18.

[3] اسعد طبري وآخرون، " **الاقتصاد والمانجمنت والقانون**"، الديوان الوطني للمطبوعات ، الجزائر، 2012- 2013، ص **26**.

2- مفهوم سوق العمل

يعتبر سوق العمل أحد أشكال السوق بشكل عام، حيث يخضع تحديد مفهومه إلى خلاف بين المختصين، و ذلك بسبب تعدد و تنوع المرجعيات النظرية و الفكرية التي انطلق منها كل واحد منهم . ومن بين أبرز التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم نذكر ما يلي :

عرف سوق العمل بأنه : « ذلك المكان أو المجال الذي يلتقي فيه الباحثون عن فرص العمل والباحثون عن العمال، و يتم من خلاله تحديد مستوى الأجور و حجم العمالة ».

و يرى البعض بأنه : « مكان توفير مجال للتفاعل القوي و تحديد الإعتبارات الخاصة بالعمل فيجمع بين البائع و المشتري لخدمة العمل و على ضوء ذلك يتم تحديد الأسعار »

و عرف أيضا بأنه : « المكان الذي تتوافر فيه الموارد البشرية القادرة على العمل و الباحثة عنه. وليس بالضرورة أن يكون هذا المكان منطقة معينة جغرافيا، و إنما أصبح المكان اليوم يتميز بطابع المكان الاقتصادي من جهة و العالمية من جهة ثانية ». في حين يرى البعض أنه : « المجتمع الذي يضم أصحاب الأعمال أو ممثلي الشركات و الأفراد الباحثين عن وظائف من العاملين القدامى أصحاب الخبرة أو من الشباب حديثي التخرج، و مثل أي سوق آخر تحكمه عوامل العرض و الطلب و قوانين الوفرة والندرة .

أما اقتصاديا فيمكن تعريفه بأنه الآلية ، أي تفاعل قوى الطلب و العرض على خدمات العمل – التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظيف.

من أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي :

2-1 غياب المنافسة الكاملة :

يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، و من أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال. كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الإنتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية.[1]

[1] صخري عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2005، ص 13.

2- 2 سهولة التمييز بين خدمات العمل

حتى و لو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس و اللون والدين أو لأسباب اختلاف سن أو الثقافة.

2-3 تأثر عرض العمل :

و ذلك بسلوك العمال و تفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة).[1]

2-4 تأثر سوق العمل و ارتباطه بالتقدم التكنولوجي :

وتنعكس آثار التقدم التكنولوجي على سوق العمل في بروز ظاهرة البطالة* و ذلك من خلال مظهرين :

- عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف و بالتالي تظهر البطالة.

- تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة و مستوى تعليمي أعلى، و يمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب و تأهيل العمال.

[1] نجيب إبراهيم نعمة الله، **نظرية اقتصاد العمل**، مؤسسة شباب الجامعة،ط1 ، الإسكندرية 2002، ص 24.

* البطالة هي ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج على الرغم من رغبته و قدرته على القيام بذلك العمل.

3 – توازن سوق العمل :

يتحدد التوازن في سوق العمل نتيجة تفاعل بين قوى العرض و الطلب على العمل، كون أن التوازن يتحكم فيه كلا من حجم أو ساعات العمل التي يرغب العمال ببيعها، مع ساعات أو حجم العمل التي يرغب أصحاب العمل في شرائها أو إستخدامها.[1] .

3–1 الطلب على العمل :

إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل، أي أنه يصدر عن المنتج.وهو يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في انتاجها، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق. بمعنى أنه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في انتاجها.

3–2 عرض العمل :

بالنسبة لعرض العمل فإنه يصدر عن العمال (العائلات)، حيث لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل و بين العامل ذاته الذي يقدمها، فظروف العمل و طبيعته و عدد الساعات الأسبوعية و طلب العامل نفسه على وقت الفراغ، كل هذه العوامل بالإضافة إلى عامل الأجور و التكاليف يتم تحديد ظروف عرض العمل .[2]

3–3 التوازن :

يتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عرض هذا العنصر و الطلب عليه، و في حالة تساوي هذين الأخيرين يتحقق التوازن في سوق العمل.[3]

.

---

[1] Benmoussa Brahim, **représentation du travail féminin et contribution des femmes travailleuses au revenu des ménages dans la société rurale algérienne**, conférence régionale : femmes et travail au Maghreb : libertés et contraintes, comment le changement dans les rapports sociaux de genre intervient-il ?, Marrakech - Maroc, 27 - 30 avril 2006, p : 22.

[2] Albertini Jean-Marie, **le chômage est-il une fatalité** ?, Université de France édition, Paris , 1996, p : 21

[3] - Freyssinet Jacques, **le chômage**, 10e édition, éditions La Découverte, Paris 2002, p : 66.

ثانيا: مفهوم القوة العاملة ومؤشرات سوق العمل.

1- مفهوم القوة العاملة

تعرف القوة العاملة بأنها: " عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه، وينتمون لفئات عمرية معينة (*)، تختلف باختلاف قوانين العمل المعمول بها في الدول.[1]

وتنقسم القوة العاملة إلى قسمين بارزين هما:

- العاملون.
- البطالون.

1-1 العاملون (المشتغلون): أو القوة العاملة المستخدمة وهي التي يمارس أفرادها العمل فعلا للحصول على الكسب الذي يكون بشكل أجر أو راتب أو ربح أو حصة في الإنتاج، وهذا يعني أنها تشمل الأفراد الذين يعملون لدى الغير والذين يعملون مشاركة والذين يعملون لحسابهم الخاص وهم أصحاب الحرف والمهن المستقلة.[2]

1-2 البطالون: يعرف البطال أو العاطل عن العمل بأنه: "كل شخص راغب في العمل وقادر عليه وباحث عنه ولم يجده. وعليه فإن من لا يرغب في الحصول على عمل لا يعتبر ضمن أعداد العاطلين عن العمل".[3] و العاطلون قسمان، عاطلون سبق لهم العمل و عاطلون لم يسبق لهم العمل.

(*) حسب الديوان الوطني للإحصائيات فان هذه الفئة العمرية تتراوح ما بين 15 – 64 سنة، أما حسب المكتب الدولي للعمل فهذه الفئة تتراوح بين 16 – 59 سنة، ومن المهم الإشارة إلى أن هذا الاختلاف ينجر عنه تضارب في المعلومة الإحصائية.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر ، 2010، ص 57.

[2] البشير عبد الكريم، "**دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس جامعة الشلف ، الجزائر 2004، ص 177

[3] مدحت القريشي،" **اقتصاديات العمل**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، **ص** 25.

2- مؤشرات سوق العمل

تستعمل في سوق العمل مجموعة من النسب تؤخذ كمقاييس ومؤشرات في تحليل الحالة الظرفية لسوق العمل منها معدل النشاط و معدل التشغيل ومعدل البطالة.

2-1 معدل النشاط:

يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل مئة (100) ساكن.[1]

يعكس هذا المعدل درجة حب العمل بين السكان وإلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من ركود و انتعاش.

2-2 معدل العمالة:

"هو نسبة السكان المشتغلين إلى السكان في سن العمل [2]، يعطي هذا المعدل رياضيا بالصيغة التالية:

$$\text{معدل النشاط} = \frac{\text{عدد السكان المنشطين}}{\text{عدد السكان الإجمالي}} \times 100$$

يعكس هذا المعدل مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة المتوفرة وضعف هذا المعدل دلالة على هدر لعنصر هام من العناصر المستعملة في العملية الإنتاجية.

2-3 معدل البطالة :

بالنسبة لفئة السكان المنشغلين :

[1] البشير عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره، ص 181**.

[2] - Bachir BOULAHBAL, "**Emploi**, **chômage**, **salaires et productivité du travail**, Fondation Friedrich Ebert, Alger, 2008, p 05.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد السكان المشتغلين}}{\text{عدد السكان في سن العمل}} \times 100$$

وبالنسبة لفئة عدد العاطلين عن العمل عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوة العاملة (الفئة النشطة) في المجتمع عند زمن معين، وهو يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشطة[1]، حيث:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد الأفراد الفئة النشطة}} \times 100$$

كلما ارتفع معدل البطالة كلما دل ذلك على سوء الأوضاع الاقتصادية والعكس فكلما كان هذا المعدل منخفضا كلما كان الوضع اقرب الى ما يعرف بالتشغيل الكامل.

المطلب الثاني: الهيئات الدولية المنظمة لسوق العمل

أولا : منظمة العمل الدولية

منظمة العمل الدولية» Organisation Internatioale du Travail هيئة دولية مستقلة متخصصة مرتبطة بالأمم المتحدة؛ لها شخصيتها الإعتبارية التي تمكنها من إتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية لتحقيق السلام الإجتماعي العالمي الدائم القائم على العدالة الإجتماعية من خلال توحيد وتنظيم قوانين العمل.

وقد واجه إنشاء هذه المنظمة صعوبات كثيرة لوجود فوارق كبيرة بين إقتصاديات الدول المتخلفة و المتقدمة ، إضافة إلى إختلاف الأنظمة الإقتصادية فيها، لكن هذا لم يقف حائلا دون الرغبة في تدويل قانون العمل، فكانت الخطوة الأولى في عام 1890 حين إنعقد مؤتمر دولي لدراسة المسائل العمالية في برلين، وتضمن جدول أعمال المؤتمر تنظيم عمل النساء والأحداث وتحديد ساعات العمل والراحة الأسبوعية وتنظيم العمل في المناجم؛حيث تم إنشاء منظمة العمل الدولية بمقتضى معاهدة فرنسا عام

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية للكتاب، مصر، 1997، ص 310.

1919، إذ تم توقيع إتفاق في 30 ماي 1946 بين منظمة العمل الدولية وبين المجلس الإقتصادي والإجتماعي، بموجبه تم ربط هذه المنظمة بهيئة الأمم المتحدة بإتفاق تعاون وتنسيق، ثم إنعقد مؤتمر منظمة العمل الدولية في" مونتريال "في سبتمبر عام 1946 للمصادقة على الإتفاقية وإجراء التعديلات على دستور المنظمة حيث صادقت الدول الأعضاء على التعديلات التي أقرها المؤتمر، وهكذا أصبحت منظمة متخصصة من منظمات الأمم المتحدة وتعمل وفق مبدأ الوظيفية.

أهم ما يميز منظمة العمل الدولية هو عدم إقتصار التمثيل فيها على الممثلين الحكوميين، حيث يكون التمثيل فيها ثلاثيا : ممثلين عن الحكومة، وممثل عن أصحاب العمل، وممثل عن العمال، والغاية من هذا التمثيل خلق نوع من التناسق والثقة بين أصحاب المصالح المتضاربة للعمل جنبا إلى جنب مع ممثلي الحكومات، وتحميلهم المسؤولية عن طريق المشاركة الفاعلة في عملية إتخاذ القرارات، مما ينعكس إيجابا على مصالحهم.

ثانيا : منظمة العمل العربية:

منظمة العمل العربية واحدة من منظمات العمل العربي المشترك التي حظيت منذ ولادتها على أرض بغداد عام 1965 بقدر كبير من الإهتمام العربي، لما أقترن به قيامها من كم كبير من الطموحات، التي ترمي إلى قيام" سوق عمل عربية مشتركة" ينتقل فيها المواطن العربي بحرية بين الأقطار العربية، وتتكامل فيها الموارد البشرية ، يمكن أبناءها من العيش الرغيد، بفضل الموارد الطبيعية الوفيرة التي تزخر بها أراضيها، وفي ظل سياسات تحقق العدل الإجتماعي و التوزيع العادل للثروات.

تضم منظمة العمل العربية في عضويتها جميع الدول العربية، وتنفرد – دون سائر المنظمات العربية المتخصصة – بتطبيق نظام التمثيل الثلاثي الذي يقوم على أساس اشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية والنظامية، إيماناً بأهمية تكاتف أطراف الإنتاج في الوطن العربي، كضرورة ودعامة أساسية للوحدة العربية، واعترافاً بأن التعاون في ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسان العربي في حياة حرة كريمة، أساسها العدالة الاجتماعية، وسبيلها التعاون الفعال لتطوير المجتمع العربي وتنميته على أسس متينة وسليمة.

المبحث الثاني: سوق العمل في الجزائر

يمكن التمييز بين نوعين من سياسات التشغيل حسب مدى ديناميكية سوق العمل وقدرته على استيعاب القوى العاطلة من خلال خلق مناصب الشغل، ويتعلق الأمر بسياسة التشغيل النشطة ومشكلات سوق العمل

المطلب الأول: سياسات التشغيل

تمثل سياسات التشغيل مجمل التشريعات و القرارات الحكومية و الإتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة ، أصحاب الأعمال، العمال الهادفة إلى التنظيم و وضع الضوابط و المعايير الأداء سوق العمل، كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها و تعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية.[1]

أولا : سياسات التشغيل في الجزائر :

مرت سياسة التشغيل بالجزائر بثلاث مراحل هي :

1- قبل الثمانينات :

إن مغادرة المعمر الفرنسي غداة الإستقلال مباشرة أوجد فراغا في العديد من مناصب الشغل، زاده في ذلك الهجرة إلى فرنسا للعديد من الجزائريين[2] (222.631 شخص سنة 1963) ، مما شكل فرصا للعمل لعدد لا بأس به من الجزائريين، إلا أن المستوى العلمي و المهني الهزيل من جهة و مستوى الإستثمار الضعيف أدى إلى انعدام مناصب شغل جديدة و كانت الجزائر تحوي ما يقارب

900.000 شخص يبحثون عن شغل دائم سنة 1964.

[1] مصطفى بوضياف، **تحديات التشغيل في أسواق العمل**، الدورة التدريبية: خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على . المستوى المحلي أيام 03 نوفمبر- 03 ديسمبر، منظمة العمل الدولية - المركز الدولي للتدريب، الجزائر، 2008 ، ص 09.

[2] البشير عبد الكريم، **محددات البطالة : دراسة اقتصادية قياسية (حالة الجزائر)**، رسالة دكتوراه دولة، المعهد الوطني للإحصاء و التخطيط - الجزائر، 2001-2002، ص : 99-100.

فشرعت الجزائر في مرحلة التأميم، و إختيار نمط الاقتصاد الموجه بصورة فعلية ابتداء من 1966[1] (أين بلغ عدد سكان الجزائر 11,8 مليون نسمة و الفئة النشطة 2.932.200 فرد) فكرست المخططات الثلاثية و الرباعية مبدأ خلق مناصب شغل دائمة للقضاء على البطالة نهائيا في ظل نمو ديمغرافي متزايد شمل بذلك فئة السكان النشيطين (96.000 شخص سنويا خلال المخطط الثلاثي لينتقل إلى 108.000 خلال الرباعي الأول و 127.000 في الرباعي الثاني) التي تضاعف عددها بنسبة 4% سنويا في ظرف 17 سنة خاصة فئة الشباب رغم الإرتفاع الملحوظ في مستوى التشغيل الذي مس القطاع الصناعي الذي شهد تحولا لليد العاملة من القطاع الزراعي، مما ساهم بشكل كبير في حالة النزوح نحو المدن.[2]

عمدت الجزائر في هذه المرحلة على انشاء قاعدة صناعية تعمل على امتصاص الفائض في العمالة قصد خلق التوزان في سوق العمل بانتهاج سياسة تنموية تعمل على إحلال الواردات (انشاء صناعات تنتج مواد تعوض وارداتها)، مما جعل الدولة تتدخل بصورة شبه كلية في مجال الإنتاج لتوزيع و تنظيم الاقتصاد عبر التخطيط الإستراتيجي، هذا في ظل انعدام قطاع خاص قادر على المشاركة في التنمية. وإن احتكار الدولة و الحماية العالية للسوق الداخلي الذي مثل المحرك الأساسي لعملية النمو و التنمية شكل ركيزة في سياسة التشغيل و الحد من البطالة التي عرفت بعض النتائج الإيجابية من انشاء الآلاف من مواقع الشغل الدائمة. إلا أن النظرة التكنوقراطية و البيروقراطية و الافتقار للحوار الاقتصادي والإجتماعي بالإضافة إلى التبعية للمحروقات كل ذلك ساهم في ظهور بوادر أزمة اقتصادية و هيكلية حادة.

2- فترة الثمانينات :

لقد تشكلت سياسة التشغيل خلال هذه المرحلة مواصلة خلق مناصب الشغل قصد تلبية العرض الإضافي للعمل و ذلك على ضوء مناصب الشغل المتوقع إحداثها في مختلف القطاعات و على دور الأهداف التي ترمي إليها. إلا أن الملاحظ في هذه الفترة هو ارتفاع عدد السكان النشيطين بمعدل سنوي

[1] – البشير عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**، ص : 100.

[2] دادي علون ناصر، العايب عبد الرحمان، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد – من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص، 303.

يقدر ب : 3,2% أغلبيتهم شباب (52,3 % لا تتجاوز أعمارهم 18 سنة، عام 1984) مما أدى إلى تحقيق نسبة 59,8 % من مجموع المناصب المبرمجة. و على العموم فقد عرف الطلب في سوق العمل خلال المخطط الخماسي الأول ارتفاعا هاما أغلبه كان في قطاع البناء و الأشغال العمومية. إلا أن الأزمة الاقتصادية (1986) أثرت على سياسة التشغيل مما أدى إلى انخفاض معدلات خلق مناصب الشغل السنوية (فمن 170.000 منصب سنة 1984 إلى125.000 سنة 1985 ثم 116.000 منصب سنة 1986)، كان سببها المشاكل المالية، و تقليص مخططات التكفل بالتشغيل.

3- سياسة التشغيل في الجزائر في ظل الإنفتاح الاقتصادي :

إن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر ذاتيا لم تكن لها جدوى، أمام تراجع معدلات النمو الاقتصادي و تفاقم الأزمة المالية، و سوء إدارة الدين الخارجي، حيث ارتفعت خدمة الدين إلى الصادرات من 27% سنة 1980 إلى أكثر من 54 % سنة 1986. الأمر الذي دفع الدولة إلى اللجوء إلى المنظمات المالية الدولية من أجل جدولة ديونها و في مقابل ذلك اعتمدت جملة من البرامج و الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، التي كانت تكلفتها الإجتماعية كبيرة، و انعكس ذلك على مستويات التشغيل .[1]

3-1 تأثير الإصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل :

شهدت عملية التنمية تحولا جذريا في هذه المرحلة و انتقلت سياسة التنمية من عملية مخططة إلى برامج إصلاحية مفروضة من قبل صندوق النقد الدولي كوصفة يتم من خلال تطبيقها إستعادة التوازنات الاقتصادية الأساسية.

3-2 برامج التثبيت الاقتصادي الاقتصادي و تأثيرها على سياسة التشغيل :

إن مشكلة المديونية في الجزائر تعود إلى ما قبل سنة 1986، لكن لم تتجسد كأزمة فعلية إلا مع انخفاض أسعار النفط الأمر الذي ألزم الدولة إبرام أول إتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1989.

[1] - Boutafnouchet Mustapha, **les travailleurs en Algérie**, éditions ENAP, Alger 1984, p : 33.

3-3 برنامج التثبيت الاقتصادي الأول (1989/05/31 -1990/05/30):

شهد توقيع هذا الإتفاق، قيام الدولة بمجموعة من الإجراءات، كشروط من قبل صندوق النقد الدولي تحتم عليها الإلتزام بالصرامة في تطبيق سياسة نقدية و تخفيض سعر الصرف، الأمر الذي أدى إلى إصدار قانون النقد و القرض، كإجراء يضع حدا للقروض التي كانت تضعها الدولة للمؤسسات العمومية.

4 برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (1991/06/03-1992/03/30):

و ذلك بموجب إتفاقية STAND BY2 في 03 جوان 1991 و الذي إلتزم بموجبها صندوق النقد الدولي تقديم قرض ب : 400 مليون دولار مع اشتراط جملة من التصحيحات يمكن إجمالها في :

- إصلاح المنظومة المالية من خلال إصلاح النظام الضريبي و منح بنك الجزائر الإستقلالية المالية.
- التخفيض المستمر لقيمة العملة، و أصدر بنك الجزائر بموجب التعليمة المؤرخة في أفريل 1991 قابلية التحويل التجاري للدينار، و أيضا تحرير التجارة الخارجية و إحلال سياسة التعريفات الجمركية.

5 برامج التعديل الهيكلي و سياسة التشغيل (1995/03/31-1998/04/01):

قد سعت الدولة الجزائرية في إتجاه برامج التعديل الهيكلي من أجل تصحيح الخلل الاقتصادي، نتيجة لتفاقم حجم المديونية الخارجية، إلى تبني برامج التعديل الهيكلي و التي من أهمها :[1]

- تطبيق سياسة نقدية تهدف لتقليص الطلب الفعال و امتصاص الفائض من السيولة، و ضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم.
- تحرير الأسعار، و الإلغاء التدريجي للأسعار المدعمة من طرف الدولة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى ما يقارب 200 % تماشيا مع الأسعار العالمية.
- العمل على تحرير التجارة الخارجية و التحكم في نظام الصرف.
- تنمية القطاع الخاص و إصلاح المؤسسات العمومية.

[1] الموسوي ضياء مجيد،**مرجع سبق ذكره**، ص 35.

6 الخوصصة و سياسة التشغيل في الجزائر :

إن ظهور فكرة برامج الخوصصة و مناقشتها كان نتيجة تتابع الأفكار المتعلقة بالتحول نحو اقتصاد السوق، فجاء الأمر رقم 95/22 المؤرخ في 29 ربيع الأول 1416هـ الموافق ل 26 أوت 1995 لضبط معايير اختيار المؤسسات القابلة للخوصصة، و السلطة المكلفة بتنفيذ العملية، و كذا كيفية الخوصصة، و مراقبتها،هذا بالإضافة إلى طرق و أساليب و دوافع هذه العملية، دون إغفال تقييم شامل و حوصلة للخوصصة مع التطرق إلى الآثار المترتبة عليها.[1]

عرفت سنة 1996 أول برنامج للخوصصة و استهدف 200 مؤسسة عمومية صغيرة، و 800 مؤسسة محلية، وقد تم خوصصة 250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال الفترة الممتدة ما بين 1998-1999. و لقد إنجر عن تطبيق سياسة الخوصصة هذه آثارا سلبية منها تفاقم ظاهرة الفقر، و زيادة الفوارق الإجتماعية، و تسريح العمال من القطاع الرسمي الذي رفع من نسبة البطالة التي مست كل فئات المجتمع لا سيما الشباب، و أصحاب الشهادات العلمية، ودخول النساء لسوق العمل، كل ذلك أدى إلى وجود يد عاملة فائضة حاول القطاع الخاص امتصاصها بتدعيم من الدولة خاصة مع فئة الشباب بوضع برامج تعمل على توفير العمل لعدد أكبر من المواطنين.

ثانيا : ميكانزمات التشغيل في الجزائر :

تتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل في الجزائر في تخفيف الضغط على سوق الشغل.

1 مجهودات السلطات العمومية لتحسين مستوى العمل :

تتمثل في :[2]

1-1 **انشاء مصالح عمومية لدعم التشغيل** : بعد الإستقلال (1962) ظهرت هيئة عمومية تختص بالتشغيل تسمى بالديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO)، و لم ينطلق في ممارسة وظائفه إلا في سنة1972.

[1] ابن شهرة مدني، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر 2008، ص109.

[2] - Mendil Djamila, **l'efficacité et l'étendue du système de protection sociale algérien en matière de retraite**, CAIRN. INFO, 2014, Paris, N°03, p p : 68-70.

يتكون هذا الأخير من 140 مكتب لليد العاملة (BMO) موزعة على كامل التراب الوطني. في البداية تمثلت الوظيفة الأساسية لهذا الديوان في تنظيم و مراقبة اليد العاملة المهاجرة نحو أوروبا، و مع بداية سنة 1973 استفاد هذا الديوان بفضل زيادة إيرادات الجباية البترولية بتوسيع نشاطه.

إلا أن نشاطه لم يستمر بعد سنة 1985، و ذلك نظرا للأزمة البترولية التي شهدتها الجزائر وما كان لها من انعكاسات سلبية خاصة على الإيرادات البترولية، مما أدى إلى عجز في خلق مناصب للشغل.

2-1 الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) : مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 90/259 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل و المكمل للأمر رقم : 71/42 المؤرخ في 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم : 62/99 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962 تتمثل مهمتها في تنظيم سوق الشغل و تسيير العرض و الطلب، فهي تقرب بين طالبي العمل وهم البطالين من كل الفئات و أصحاب العمل و هم كل المؤسسات الاقتصادية. باستثناء طبعا الإدارة العمومية التي يخضع التشغيل فيها لإجراءات أخرى تحت إشراف المديرية العامة للوظيف العمومي. وقد جاء القانون رقم 04/90 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال و مراقبة الشغل ليعزز دور الوكالة بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال و تشغيلهم، باستثناء الأماكن التي لا توجد بها أين رخص للبلديات أن تقوم بهذا الدور في حدود اختصاصاتها الإقليمية

3-1 مديرية التشغيل بالولاية : أنشأت بموجب المرسوم : 02/05 المؤرخ أنشئت 22 جانفي 2002 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية و عملها، تمثل وزارة التشغيل على المستوى المحلي و موجودة في كل ولاية من 48 الولايات حسب التقسيم الإداري للجزائر. تتشكل مديريات التشغيل من مصالح تتفرع عنها مكاتب مهمتها الأساسية كما جاء في المادة 03 من مرسوم إنشائها هي تطوير جميع التدابير الرامية إلى تشجيع التشغيل و ترقيته و بعثه و تضعها حيز التنفيذ.

و تقوم حاليا بتنفيذ ثلاثة برامج هامة من البرامج الوطنية لترقية الشغل آلا و هي :[1]

[1] حماني محمد ادريوش، **العلاقة بين النمو و البطالة**، مجلة دفاتر اقتصادية، ، جامعة زيان عاشور الجلفة العدد 04،، مارس 2013 ص 25..

أ- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية :

و هو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين، مع الإشارة إلى برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير هو : برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الإجتماعية الذي تشرف عليه مديرية النشاط الإجتماعي لحساب وكالة التنمية الإجتماعية التابعة لنفس الوزارة.

ب- برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة :

و هو برنامج تشارك فيه عدة قطاعات يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة و في وقت سريع موجه أيضا للشباب البطال بدون مؤهلات و بالخصوص في المناطق النائية و المحرومة التي مستها البطالة أكثر.

ج- برنامج عقود ما قبل التشغيل :

موجه لإدماج المتحصلين على شهادات جامعية الطالبين للعمل لأول مرة. وقد وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم : 98/402 المؤرخ في 1998/12/02 ويهدف إلى زيادة عروض التشغيل و تسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل عن طريق عقود ما قبل التشغيل، و الذي يسمح لهم باكتساب خبرة تساعدهم على الإدماج النهائي لدي أصحاب العمل سواء كانوا مؤسسات عامة أو خاصة. و تتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين.

كما تقوم مديرية التشغيل في هذا البرنامج بدور إعلامي و توجيهي كبير سواء لدى :

د- أصحاب العمل : بالاتصال بكل المؤسسات التي يعنيها البرنامج و إبراز أهمية البرنامج من خلال :

- الفرصة التي يمنحها لأصحاب العمل لتدعيم و تأطير مؤسساتهم بكفاءات جامعية تتكفل بهم الدولة طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل. [1]

- الامتيازات الضريبية التي تستفيد منها المؤسسة في حالة الإدماج النهائي بعد فترة العقد.

هـ – المترشحين الجامعيين : باستقبالهم من طرف أعوان المديرية بصفة فردية.

و– الهيئات العمومية المساعدة لمصالح الشغل :

تهدف هذه الهيئات إلى ضمان السير الحسن للسياسات التشغيلية، نذكر منها :

- **وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)** : يتابع نشاط هذه الهيئة وزير التشغيل و التضامن الوطني أنشئت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر، هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الإجتماعية الضعيفة و ذلك بوضع تدابير و برامج لمحاربة البطالة، الفقر و التهميش.

يمكن تلخيص المهام الأساسية للوكالة في :[2]

- ترقية و اختيار و تمويل كل العمليات الموجهة للفئات الإجتماعية المحتاجة.
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية و اجتماعية تستعمل في انجازها يد عاملة كثيفة.

كما يرتكز دور هذه الوكالة على تنظيم حملات تحسيسية و إعلامية عامة، ثم الإتصال المباشر بالمواطن الذي يكون في معظم الحالات عن طريق الجمعيات. أما من أهم برامج هذه الهيئة فتتكون مما يلي :

- **الشبكة الإجتماعية** : تضم المنحة الجزافية للتضامن، و تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة، كما تقدم مساعدة شهرية للعائلات بدون دخل، و الأشخاص الذين يعيشون وحدهم و غير قادرين على العمل.

[1] حماني محمد ادريوش، **مرجع السابق**، ص 25

[2] Saib Musette Mohamed, Algérie, **le marché du travail à l'épreuve de la globalisation**, CAIRN, INFO, N° 12,Paris , 1999,p 139

ح- التنمية التعاونية : تهتم بالبطالين القاطنين في المناطق المحرومة حتى يتمكنوا من رفع مستواهم المعيشي.

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) : هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل و التضامن الوطني أنشئت عام 1996، و تشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الإنتقالية للاقتصاد الجزائري. و أهم أهداف هذه الوكالة :[1]

2-1 تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.

2-2 تشجيع كل الأشكال و الإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب .

أما المهام الأساسية لهذه الوكالة فتتمثل في :

2-3 تقديم الدعم و الاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع.

2-4 إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.

2-5 إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم و الامتيازات المقررة في المؤسسات المصغرة.

2-6 ضمان متابعة المؤسسات المصغرة خلال فترة الإنجاز و بعد الاستغلال، و حتى في حالة توسيع النشاط. الجهاز موجه للشباب البطال .

2-7 أصحاب المبادرات للإستثمار في مؤسسة مصغرة الذين يظهرون استعدادا و ميوه و تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة.

2-8 يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه. - كذلك الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع.

وتلعب الوكالة دورا توجيهيا و إعلاميا كبيرا بفضل شبكتها المتكونة من 53 فرع عبر كامل ولايات الوطن و ذلك من خلال :[2]

---

[1] - Spiga Sassia, **aménageurs et migrants dans les villes du grand sud Algérien**, CAIRN. INFO, , N° 36 , Paris,2005, pp: 90-100.

[2] - Madani Mohamed, **villes algériennes** (**Entre panne de projet et urbanisme de fait**), CAIRN. INFO, N° 16, Paris, 2002pp, 13-15.

أ. حملات إعلامية و تحسيسية متواصلة.

ب. أسلوب المرافقة الفردية الذي انتهجته مع كل شاب مبادر.

ج. المجهودات التي بذلتها الوكالة لمعرفة إمكانيات كل منطقة في الجزائر.

لقد تمكنت الوكالة من تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا، و كمثال على هذا النجاح نشير إلى أنه تم خلال ست سنوات انشاء أكثر من : 68.000 مؤسسة مصغرة من طرف الشباب و التي مكنت بدورها انشاء أكثر م 135.000 منصب شغل دائم بحجم استثماري إجمالي يفوق : 1,4 مليار دولار.

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): تأسست سنة 22 جانفي 2004 مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة و الفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم في خلق نشاطات لحسابهم الخاص. و هو موجه لفئة البطالين (18 سنة فما فوق) الذين يمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين (له علاقة حتى بالعمل المنزلي).

4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) : تعتبر مرافقة الإستثمار من أهم أهداف الدولة، على هذا الأساس تم تأسيس في عام 2001 الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار. فهدفها هو تعزيز الإستثمارات المحلية و الأجنبية عن طريق إيجاد مناخ مناسب لذلك، و على هذا الأساس فإن مهام الوكالة تنحصر في:

4-1 المعلوماتية : استقبال المستثمرين وإعطائهم المعلومات اللازمة عن كيفية الإستثمار في الجزائر.

4-2 التسهيلات : تقديم مختلف التسهيلات التي بإمكانها أن تتجاوز العقبات التي تعوق الإستثمار.

4-3 تشجيع الإستثمار : عن طريق تهيئة البيئة العامة للإستثمار، التحسين صورة الجزائر على الصعيد الدولي.

4-4 تقديم المساعدة : توفير مختلف المساعدات للمستثمرين خاصة الإدارية للتحقق من صحة الإيرادات التي يتحصل عليها المستثمرين من مشاريعهم و المصرح بها، بغية تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني و بالتالي تشجيعها.

4-5 المتابعة : عن طريق القيام بالمراقبة، الإحصاء و متابعة مدى تقدم المشاريع المسجلة.

5- الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة (CNAC) : أنشئ هذا الصندوق بموجب الأمر التنفيذي رقم 01-04 الصادر بتاريخ 10 ذو القعدة 1424 و الموافق لـ 3 يناير 2004، و المكمل للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 الصادر بتاريخ 26 محرم 1415 و الموافق لـ 6 جويلية 2004.

ويهدف هذا الصندوق الذي هو بمثابة المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي، إلى محاولة إعادة إدماج البطالين المسرحين من مناصبهم لأسباب اقتصادية، بالإضافة إلى دعم استحداث نشاطات البطالين أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة. وقد قام هذا الصندوق منذ نشأته بدفع تعويضات للبطالين الممولة بنسبة 1,75 % من مجموع 34,5 % الممثلة الحصص الإشتراكات المدفوعة من طرف أصحاب العمل و العمال.

6- جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) : يتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج :

6-1 عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) : موجهة لخريجي التعليم العالي (الطور القصير المدى والطور الطويل المدى)، و كذا التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

6-2 عقود الإدماج المهني (CIP) : موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية و مراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكوينا تمهينيا.

6-3 عقود تكوين / إدماج (CFI) : موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل.

يهدف جهاز إدماج حاملي الشهادات (CID) إلى:

أ. معالجة البطالة معالجة فعالة، حيث أن التكفل بتشغيل الجامعيين و التقنيين السامين يبقى من أولويات عمل الحكومة، فعدد الجامعيين يقدر بحوالي 120.000 يتوافدون سنويا على سوق العمل. منذ سنة 1998 خصص لهذه الفئة جهاز عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا.

ب. إن جهاز عقود ما قبل التشغيل الذي كثر عليه الطلب، لم يعط نتائج كبيرة من حيث التوظيف بعد انتهاء فترة العقد. لكن الجديد يكمن في حجم الجامعيين المطلوب توجيههم نحو هذا القطاع، حيث سيتم ضبط عددهم و تكييفه مع تقديرات التوظيف على إثر مدة العقد. و في هذا السياق فإن الجهاز الجديد ينص على منح الأولوية في التوظيف للجامعيين الموجودين في وضعية عقد إدماج، و ذلك بموجب الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية.[1]

ج. التكفل بفئات طالبي العمل الذين غادروا المنظومة التربوية في الطور الثانوي أو لديهم مؤهلات مهنية ، هذه الشريحة التي تمثل 64 % من مجموع العاطلين عن العمل، كان يتم إدماجها في إطار برنامج مناصب العمل الموسمية بمبادرة محلية منذ سنة 1990.[2]

د. منح إمكانية الإدماج المهني لطالبي العمل الذين ليس لديهم تكوين و لا تأهيل، و تمكينهم من اكتساب مهارات أو تكوين مؤهل، يزيد من حظوظ توظيفهم : هذه الفئة التي يتكفل بها في إطار جهازي المناصب الموسمية و أشغال المنفعة العمومية، بدخل ضعيف. و هناك صيغة أخرى من العقود المقترحة هي عقود تكوين إدماج موجهة للتكفل بإنشغالات هذه الفئة التي تمثل 22 % من مجموع العاطلين عن العمل، يرتكز العقد على مقاربة جديدة أساسها :[3]

-تنصيب طالبي العمل بدون تأهيل إما على مستوى حرفيين مؤطرين للإستفادة من تكوين مؤهل، لمدة 12 شهرا، و إما لدى الجماعات المحلية في إطار أشغال صيانة الغابات و المباني ... الخ.

---

[1] Bellal Samir, **rapport salarial et régulation économique en Algérie**, CAIRN. INFO, N° 217, 2014,Paris pp: 205-207.

[2] عيواج مختار، بوديار زهية، المؤتمر الدولي الثالث، **تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام و الخاص**، مداخلة بعنوان **التكامل بين مخرجات نظام LMD و متطلبات سوق العمل في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تبسة يومي 28 أبريل - 01 ماي 2014 الجزائر، ، ص 13 20.

[3] Leghima Amina, Djema Hassiba, **PME et innovation en Algérie : limites et perspectives**, CAIRN. INFO, , N° 20 Paris, 2014, pp: 80-81.

- يستفيد الشاب من منحة أو تعويض.

المطلب الثاني: أسس وأهداف سياسة التشغيل

أولا: أسس سياسة التشغيل

يوجد تباين حول تصنيف الأسس الخاصة بسياسة التشغيل بين الباحثين وهي كما يلي:[1]

1- **مبدأ الجدارة** الذي يفترض أن تتوفر في المرشح قدرات وإمكانيات علمية ومهنية وبدنية معينة

2- مبدأ المساواة وهو مبدأ يجد تطبيقه في عدم التمييز بين النساء والرجال على أساس الجنس، وهي عدم المقارنة بين الناس على أساس الدين والمعتقد والرأي، وعلى كل ففي الدول الرأسمالية التي عرفت مبدأ الحرية في العمل تعترف بحرية الفرد في ممارسة العمل، وكذا حريته في اختيار العمل الذي يناسبه، وهو تعبير مريح عن اللبرالية، إلا أن هذه الدول حسب أنصار هذا الرأي صارت تتدخل أكثر لخلق نوع من التوازن بين العرض والطلب .

أما النظم الاشتراكية فقد أخضعت العمل لمبادئ صارمة حصلت منه حق وواجبا وفرضت نفسها في سوق العمل لضمان إمكانية العمل لكل المواطنين .

أما التصنيف الثاني فنجده مجمل فيما يلي:

3- التشغيل الكامل: ويقصد به توفير فرص العمل لجميع الأفراد والأشخاص في العمل للإنتاجين والقادرين على اعمل والراغبين فيه والذين لا عمل لهم، وقد تم تبني التشغيل الكامل في الجزائر بموجب التوصية 122 التي أتخذها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 1984/06/17 والتي اعتبرته هدف أساسي، حيث نصت التوصية على توفير العمل الكل العطل المتاحين الذين يبحثون عن عمل.[2]

4- التشغيل الإنتاجي: لقد قرر الميثاق الوطني ما يلي :

---

[1] سليمان العيساوي، "**السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**"، الملتقي العلمي الوطني حول السياسة العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة،2/26 7أفريل 2009، ص 03.

[2] بوجمعة كوسة، **سياسات التشغيل في الجزائر عقود ما قبل التشغيل كإجراء مؤقت للحد من البطالة - دراسة ميدانية بمديرية التعمير والبناء لولاية سطيف**، مذكرة ماجستير في الموارد البشرية، كلية الآداب والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر،2006، ص 61

إن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تقيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فائدة ملموسة، ولا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل بمجرد التشغيل والعمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنه يؤدي إلى زيادة الثروة المالية للمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة فيه، ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجيه التشغيل نحو الأعمال المنتجة، وهذا ما تتبناه منظمة العمل الدولية في 1984/06/17 في مؤتمرها على أن يكون ذلك للأعمال المؤثرة أعمال منتجة بقدر الإمكان.

5– التشغيل المستمد من حرية الاختيار : الذي يتعلق بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام و هذا متفق عليه من قبل الهيئات العالمية.[1]

6 – كفالة الاستقرار: ينص مؤتمر منظمة العمل الدولية على أن سياسة التشغيل ينبغي أين تتولى ضمان للاستقرار في حجم الاستخدام لكل عامل بقدر الإمكان وذلك بحصر التغيرات غير المناسبة للعمل إلى أدن حد مستطاع وضمان الاستقرار في العمل والذي يتطلب التحكم في البطالة التكنولوجيا عن طريق إلحاق العاطلين عن العمل بسبب التكنولوجيا إلى مراكز التكوين والمعاهد واختيار التكنولوجيا المناسبة عند استيرادها لأنها تلعب دورا كبيرا في الاستمرارية للتشغيل واستقراره وإحداث التوازن في نوعية القوى العاملة في القطاعات الإنتاجية وتوزيع القوى العاملة في مختلف مناطق البلد الواحد ووضع القوانين وترتيبات تصنع تعسف أرباب العمل مثل القيام بالفصل سواء التعسفي أو الجماعي دون مبرر.[2]

ثانيا: أهداف سياسة التشغيل

يمكن حصر أهم الأهداف الأساسية لسياسة التشغيل في :

– زيادة حجم الناتج القومي ورفع مستو الفعالية الصناعية والاقتصادية رفع مستوى المعيشة للشعب عن طريق زيادة دخل الفرد .

– توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه .

[1] سمية عبد اللاوبي، **دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ظل برنامج الانعاش الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2015/2014. ص 19.

[2] حنان واعة، **إصلاح السياسة العامة في الجزائر قطاع التشغيل أنموذجا**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 49.

استقرار العمل، ويقصد به دوام استخدام العامل من الفعل التعسفي .

– الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض العمل، تحسين المؤهلات المهنية بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.

– تكييف الطلب على التشغيل وبالتالي المؤهلات مع حاجيات سوق العمل، للوصول تدريجيا على توافق بين مخرجات التكوين وسوق الشغل.

– العمل على تصحيح الاختلالات الواقعة في سوق العمل، وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين حجم عرض العمل وحجم الطلب عليه. بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.

– تحسين المؤهلات المهنية بهدف تحقيق تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي العمل.

– دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة.

– ترقية التكوين المؤهل، لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني، لتيسير الإدماج في عالم الشغل.

– ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل.

– محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية، والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن.

– تنمية روح المقاولة لاسيما لدى الشباب.

– ترقية اليد العاملة المؤهلة على المديين القصير والمتوسط. وتكييف فروع وتخصصات التكوين حسب حاجيات سوق العمل. ودعم التنسيق بين المتدخلين على مستوى سوق العمل.

– دعم الاستثمار الخلاق لفرص ومناصب العمل، ودعم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف الدائم.

– مراعاة الطلب الإضافي للتشغيل، وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم، وإنشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في مجال التشغيل.

– العمل على التحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تتحكم في تسيير سوق العمل ومعرفته أحسن عن طريق نظام المعلومات والإحصائيات و بنوك المعطيات ومختلف الأدوات الضرورية لإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط العمل.

– تنظيم أساليب ومواعيد إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.

– تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني ومهارة عالية لأداء أفضل .

– تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده مراسيم وتشريعات العمل لكل دولة .[1]

[1] لخضر عبد الرزاق مولاي، "**تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر (2000–2001)** "،مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012،ص 191.

خلاصة

تتطرقنا في هذا الفصل بالإهتمام بالجانب النظري بسوق العمل في الجزائر وأهميه في تحقيق تنمية حيث سعت الجزائر منذ الإستقلال من تطوير سيايات التشغيل والحد من ظاهرة البطالة .

تشكل سياسة التشغيل في الجزائر الانشغال الأول لدى السلطات العمومية، ويعود ذلك أساسا إلى تزايد مستوى الطلب على العمل ونمو معدل البطالة والذي ساهم في انتشار العديد من الآفات والضغوط الاجتماعية، والتي بدورها تحدد الاستقرار الاجتماعي، فضلا عن هدر للطاقات وهروب للكفاءات، وتراجع النمو الاقتصادي. وقصد مواجهة هذا الوضع تم اعتماد مجموعة من الإجراءات وإرساء عدد من الآليات، والتي تهدف إلى دعم سياسة التشغيل في البلاد.

الفصل الثالث

تحليل مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق الشغل في الجزائر

تمهيد

تعتبر الجامعة و مخابر البحث العلمي من أهم المؤسسات التي تقوم بخلق المعارف العلمية، حيث تكمن المهمة الأساسية للجامعة في إنتاج مورد بشري ذو كفاءات عالية ، و ذلك من خلال تأطيرهم وتوفير إمدادهم بهيئة علمية مختصة في توجيههم وتقديم لهم خدمات تساعدهم في اكتساب المعرفة

حيث يلعب التعليم العالي دورا مهما في عملية النهوض الشامل بالمجتمعات ويساهم في زيادة الكفاءة للعنصر البشري لما يكتسبه من مهارات علمية وعملية تساعده في عملية التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن هنا تنبع الأهمية القصوى لعملية التعليم ومخرجاتها ومدى توافقها مع احتياجات سوق العمل .

وهذا يعني أن التعليم العالي يواجه تحديات كثيرة تفرضها عليه مجموعة من التغيرات والتحولات العالمية، والتطور والعولمة وسرعة التواصل التقني والمعلوماتي، ولا يمكن فصل هذه التغيرات عما يحدث في مؤسسات التعليم ، وما ينجم عنها من مشاكل خطيرة مثل البطالة، بسبب الأعداد الكبيرة للخريجين وعدم ملائمة تخصصاتهم واحتياجات سوق العمل، مما شكل عبئا على الجهات المعنية لتوفير فرص عمل مناسبة لهذا الكم الهائل من الخريجين .

حيث تطرقنا في الهذا الفصل إلى المبحثين المبحث الأول مخرجات ومدخلات التعليم العالي والمبحث تطور سوق الشغل في الجزائر حيث كان في المبحث الأول مطلبين المطلب الأول مخرجات التعليم العالي والمطلب الثاني مخرجات التعليم العالي أما المبحث الثاني إلى مطلبين المطلب الأول دراسة سوق الشغل في الجزائري والمطلب الثاني مكانة خريجي الجامعات في الجزائر.

المبحث الأول: مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر

تسعى الجزائر منذ الاستقلال إلى تطوير منظومتها في التعليم وخاصة في التعليم العالي فبعدما كانت تضم ثلاث (03) جامعات، وهي الجزائر، وهران، قسنطينة، و بعد ذلك شهدت تطورا كميا لافتا، حيث أصبحت تضم 98 مؤسسة للتعليم العالي في سنة 2012 لترتفع بشكل أكبر في سنة 2018، حيث وصلت إلى 107 مؤسسة للتعليم العالي موزعة عبر التراب الوطني ، و تضم خمسون (50) جامعة، ثلاث عشر (13) مركزا جامعيا، واحد وثلاثون (31) مدرسة وطنية عليا، عشرة (10) مدرسة عليا و إحدى عشر (11) مدارس عليا للأستاذة و ملحقتين (02) جامعيين.(01) مدرسة تحضيرية

إن هذا التوزيع للمؤسسات الجامعية كان ضرورة حتمية لإعطاء فرصة لحاملي شهادة البكالوريا للالتحاق بالمؤسسات الجامعية، و في هذا الصدد سنتعرف على أهم مدخلات و مخرجات منظومة التعليم العالي في الجزائر في ظل نظام LMD

الشكل رقم 3 –1 توزيع المؤسسات الجامعية في الجزائر 2018

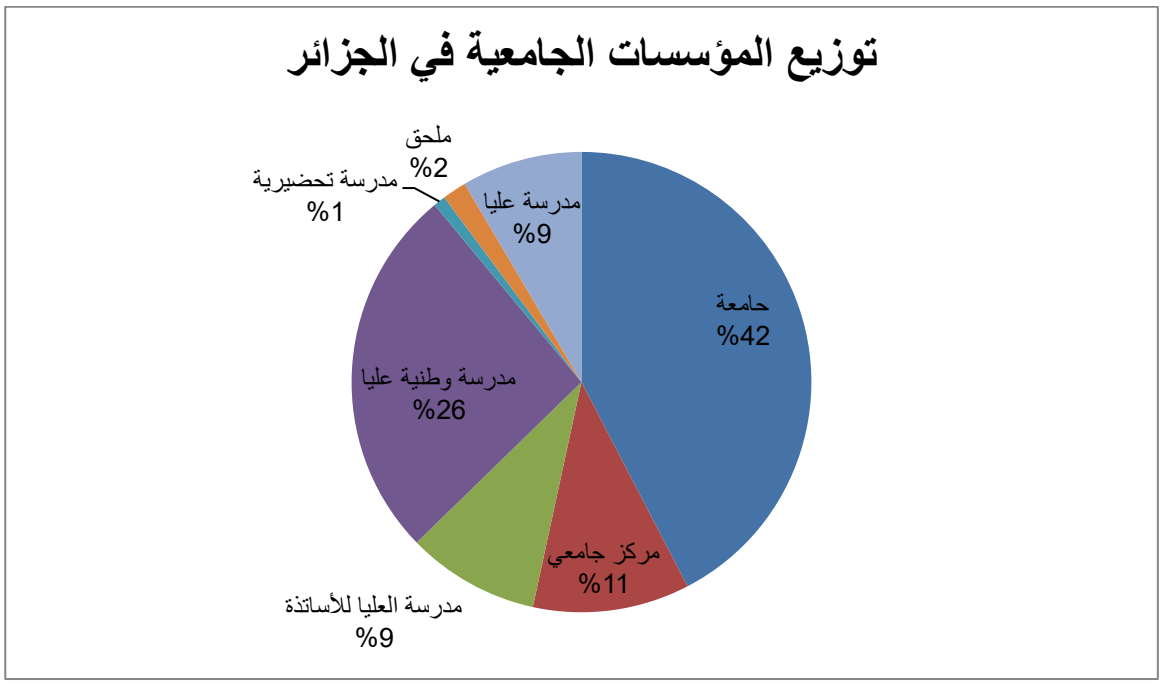

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا إحصائيات ديوان الوطني للإحصائيات 2018

المطلب الأول: مدخلات التعليم العالي الجزائر

أولا: تطور عدد الطلبة خلال الفترة (2004-2015)

يمثل حجم أو عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية أهم مقومات أو مدخلات الإنتاج و البحث العلمي في الجزائر، و لقد بينت الإحصائيات المتعلقة بوزارة التعليم العالي و البحث العلمي تزايد عدد الطلبة الجامعيين في الجزائر خلال الفترة (2004-2015) بوتيرة متزايدة سواء بالنسبة للطلبة المسجلين في التدرج العلمي أو ما بعد التدرج العلمي و الجداول الموالية تبين ذلك:

الجدول رقم 3-1 تطور عدد المسجلين في الليسانس 2004 – 2015

السنة	-2004 2005	-2005 2006	-2006 2007	-2007 2008	-2008 2009	-2009 2010	-2010 2011	-2011 2012	-2012 2013	-2013 2014	-2014 2015
العدد	7101	23541	87483	169042	271166	322547	505081	640315	779431	795020	780123

المصدر : إحصائيات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي 2015

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الطلبة كان يبلغ 7101 خلال سنة 2004 - 2005 ليشهد تطورا كبيرا ليصل سنة 2014 - 2015 إلى 780123 طالب وذلك راجع إلى إرتفاع نسبة المتحصلين على شهادة البكالوريا وفتح عدة تخصصات جديدة.

الجدول رقم 3 -2-تطور عدد المسجلين في الماستر 2007 – 2015

السنة	-2007 2008	-2008 2009	-2009 2010	-2010 2011	-2011 2012	-2012 2013	-2013 2014	2015-2014
العدد	3242	11952	35087	70635	110580	137662	203085	2087543

المصدر: إحصائيات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي 2015

يمثل الجدول اعلاه عدد الطلبة المسجلين في الماستر، حيث بلغ عددهم في 2007 - 2015 بـ 3242 ليعرف ارتفاعا أكبر خلال السنوات الأخيرة، و الذي وصل إلى 2087543 . وهذا يدل على فتح الدولة للطلاب المجال للالتحاق بالماستر و كذا رغبة الطالب في رفع المستوى.

الجدول رقم 3 –3: عدد الطلبة المسجلين في الدكتوراه 2009 – 2015

السنة	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015
العدد	273	1855	4243	6055	10103	13072

المصدر: اعتمادا على إحصائيات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي 2015.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الطلبة المسجلين في الدكتوراه 2009 – 2010 كان يقدر بـ 273 طالب دكتوراه ليتضاعف بشكل أكبر إلى غاية 2015 وذلك يرجع إلى تغيير النظام الكلاسيكي إلى نظام LMD الذي يتيح للطلبة المتحصلين على ماستر سهولة التسجيل في طور الدكتوراه.

ثانيا:تطور عدد الأساتذة و الباحثين في الجزائر خلال الفترة 2007–2015:

يعتبر حجم الأساتذة أو عدد الباحثين مؤشر حقيقي لقياس تطور البحث العلمي، حيث إن حجم هذه الهيئة يعكس طاقة البحث العلمي و التعليم العالي لأي بلد ، ففي الجزائر لقد تطور حجم هذه الهيئة العلمية خلال الفترة (2007–2015)، حيث عملت منظومة التعليم العالي على توفير أساتذة مؤطرين، وهذا من أجل تلقين و إيصال المعلومات إلى الطالب، و هذا الجدول يبين عدد الأساتذة.

الجدول رقم 3 – 4 تطور عدد الأساتذة من 2007 – 2015

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الأساتذة	31653	34498	37688	41343	45095	48863	52124	55058	57464

المصدر : اعتمادا على إحصائيات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

يمثل الجدول أعلاه عدد الأساتذة التي تضمهم المؤسسات الجامعية الجزائرية، ففي سنة 2007 حيث كان عدد الأساتذة منخفض حيث بلغ 31653 أستاذا، و هذه الإحصائيات لا تستوعب العدد الهائل من الطلبة، و هذا ما أدى إلى ارتفاعها شيئا فشيئا لتصل إلى 57464 في 2015.

ثالثا:تطور معدل التأطير البيداغوجي من 2005 إلى 2014

الشكل رقم 3-2 تطور معدل التاطير البيداغوجي

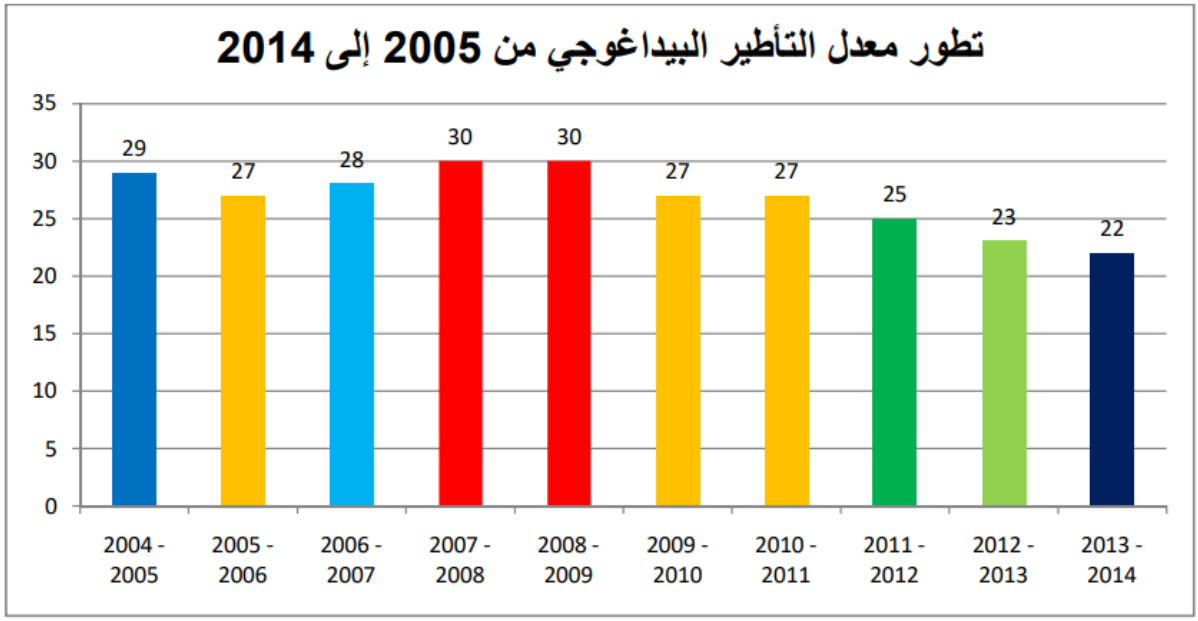

المصدر : وزارة التعليم العالي و البحث العلمي 2015

بين الشكل في الأعلى معدل التأطير البيداغوجي من 2005 إلى 2014، حيث وصلت نسبة التأطير الفترة 2004-2005 ب 29 طالب الأستاذ واحد و لكن بعد ذلك ارتفعت بشكل أكبر في 20072009 لتصل 30طالب لكل أستاذ، لتنخفض مجددا في سنة 2014 التي بلغت 22 طالب الأستاذ واحد. و يرجع سبب الانخفاض إلى الزيادة في تدفقات الطلبة بوتيرة متناقصة، هذا يعني انه لا يوجد تنسيق بين حجم هيئة التدريس وبين احتياجات الجامعة من هذه الفئات، و يمكن إرجاع سبب انخفاض في التأطير هو هجرة الأساتذة الجامعيين إلى الخارج، و هجرة الطلبة المتفوقين أيضا، بالإضافة إلى التوسع الكبير في التعليم العالي نتج عنه أعداد هائلة من الملتحقين بالتعليم العالي لا تتناسب مع عدد المؤطرين.

1 التأطير الإداري و التقني:

يعتبر التاطير الاداري و التقني من أهم مؤشرات تطور المؤسسة الجامعية، اد يمثل عنصر حيوي في تسيير الادارة الجامعية ، بما يتناسب مع النظام الداخلي للمؤسسة، فكل مسؤول اداري له دور في تسيير الجامعة و هذا ما يمثله شكل التالي :

الشكل رقم 3-3 تطور التأطير الإداري و التقني في الجزائر

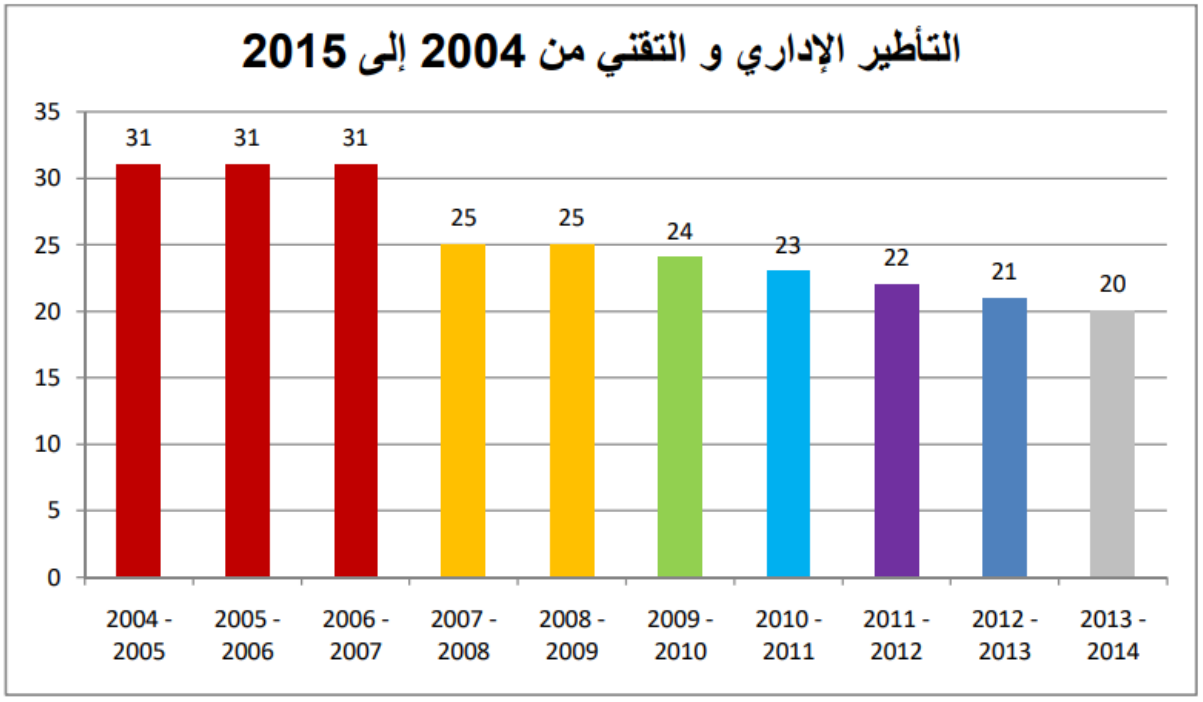

المصدر : وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

انطلاقا من الشكل أعلاه الذي يمثل معدل التأطير الإداري و التقني من فترة 2004 إلى 2015، حيث عرفت السنوات الأولى ارتفاعا محسوسا و ثابتا من 2004 إلى 2007. حيث بلغ معدل التأطير الإداري و التقني 31، غير أنه بدأ في انخفاض في أواخر 2007 إلى نهاية 2009 الذي بلغ 25 مؤطرا لتعرف انخفاضا أكثر في السنوات الأخيرة. و السبب في ذلك هو نقص الإمكانيات المادية التي توفرها الجامعة الجزائرية.

2 حصص الإنفاق على قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال 2004 إلى 2014

لقد عرفت ميزانية قطاع التعليم العالي تطورا ملحوظا و لارتبط ذلك بسياسة الدولة في توسيع هياكل المؤسسات الجامعية و دعمها بالتاطير الضروري و توفير تكنولوجيا الاعلام و الاتصال التي تقتضيها الجامعة و ارتبطت ميزانية التعليم العالي بالمخططات التي باشرتها الدولة بدءا من برنامج الانعاش الاقتصادي، مرورا بمخطط دعم النمو المخطط الخماسي للتنمية. و الجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم 3-5 يمثل حصص الانفاق على قطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة خلال 2004 – 2014.

السنة	ميزانية تسيير الدولة	الاعتمادالمخصصة للقطاع	النسبة
2004	1.200.000.000	66.497.091.000	% 5,54
2005	1.200.000.000.000	78.381.380.000	%6,53
2006	1.283.446.977.000	85.319.325.000	% 6,64
2007	1.574.943.366.000	95.689.309.000	% 6,07
2008	2.017.969.196.000	118.306.406.000	% 5,86
2009	2.593.741.485.000	154.632.798.000	% 5,96
2010	2.837.999.823.000	173.483.802.000	% 6,11
2011	3.434.306.634.000	212.830.555.000	% 6,19
2012	4.608.250.475.000	277.173.918.000	% 6,01
2013	4.335.674.484.000	264.582.513.000	% 6,10
2014	4.784.452.366.000	270.742.002.000	% 5,74

المصدر : من إعداد الطالبين بناءًا على قوانين المالية الجزائرية من سنة 2004 إلى غاية 2014

من خلال هذا الجدول أعلاه : و عند مقارنة ميزانية تسييرا التعليم العالي مع الميزانية العامة للدولة يتبين أن هناك مؤشرات لها دلالة كبيرة في جهود الدولة التي تبذلها من أجل ترقب قطاع التعليم العالي خاصة في هذه السنوات، حيث ظهر جليا في سياسة الحكومة التركيز على القطاع التعليم العالي و البحث العالي من خلال المبالغ المختصة التي صرفت على هذا القطاع.

فقد وصلت ميزانية القطاع لسنة 2014 ما يعادل 270.742.002 دج بنسبة تعادل 5,74 % من ميزانية الدولة، و شهدت ميزانية قطاع التعليم العالي نمو موجبة خلال فترة 2004 إلى غاية 2014. و هذا يوضح اهتمام الدولة بقطاع التعليم الطلي باعتباره منبع الكفاءة المؤهلة لتسيير الدول

المطلب الثاني: مخرجات التعليم العالي في الجزائر

تزايد عدد الطلبة بشكل كبير يتبعه بالضرورة زيادة عدد المتخرجين من الجامعات في مختلف التخصصات، و هذا ما يمكن استخلاصه من تتبع و تشخيص للتعليم العالي في الجزائر هو نقص الاهتمام بالنوع، فلم تعد الدولة قادرة على توفير مناصب العمل لهذا العدد من المتخرجين، و حدث هناك فائض في العمالة بطالة الجامعيين نتيجة سياسة زيادة عدد الطلبة دون مراعاة احتياجات سوق الشغل، و يمكن تبيان ذلك من خلال تطور عدد الطلبة في الجزائر .

الشكل رقم 3–4 عدد الطلبة المتخرجين في الليسانس 2007 – 2015

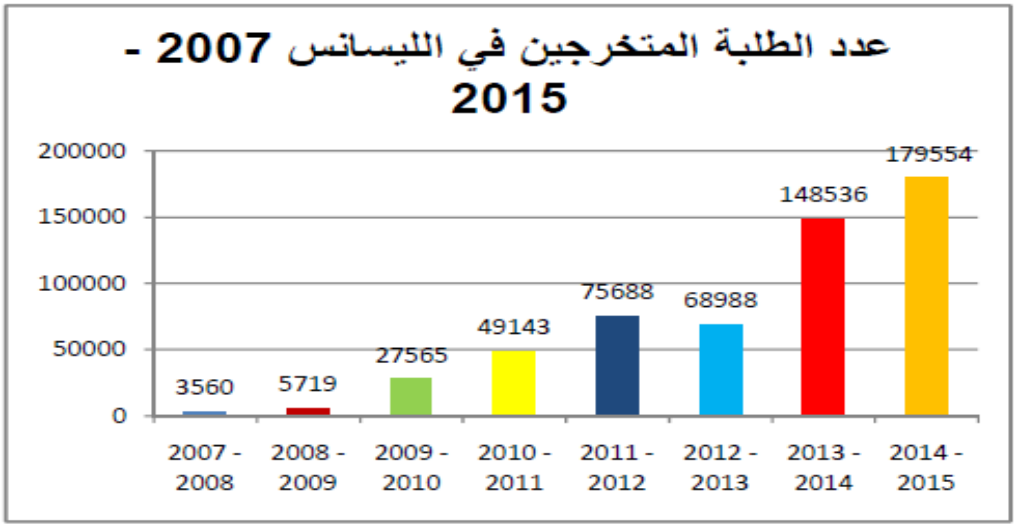

المصدر : وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

يمثل هذا الشكل في الأعلى عدد الخريجي لحاملي شهادة ليسانس، ففي سنوات الأولى عند تبني الجزائر لنظام LMD كان عدد الخريجي ضئيل، في سنة 2007 – 2008 كان عددهم 3560 خرجي، و لكن بعد ذلك عرف تطورا كميا هائل بالغ 179554 خرج في سنة 2014 – 2015 .

الشكل رقم 3–5 عدد الطلبة الحاصلين على شهادة الماستر من 2009 إلى 2015

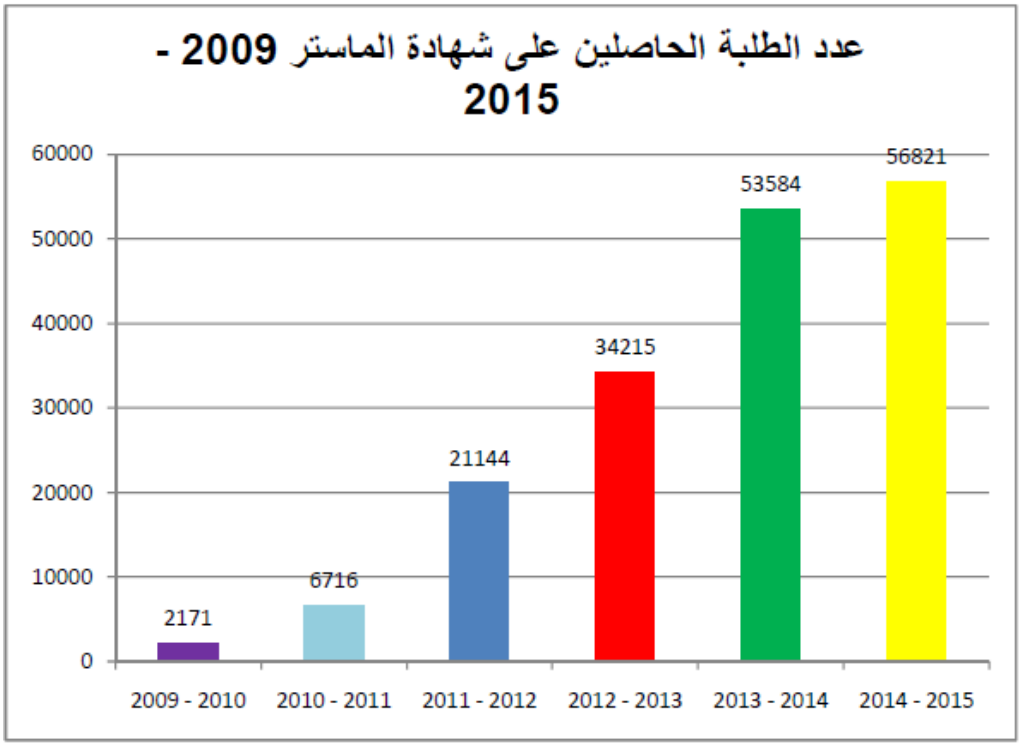

المصدر : وزارة التعليم العالي و البحث العلمي 2015

يمثل هذا الشكل البياني أعلاه عدد الطلب الحاصلين على شهادة ماستر، حيث كانت إحصائيات تشيير إلى أن السنوات 2009 – 2010 كانت ضئيلة بلغت 2172 جريجي، حيث تمثل الدفعة الأولى لخرجي الماستر في ظل النظام LMD و التي عرفت ارتفاعا و تطورا كبيرا حيث بلغ العدد الهائل في سنة 2014 – 2015 ب 56821 .

الشكل رقم 3–6 عدد أطروحات دكتوراه (ل.م. د) التي نوقشت من 2012 – 2015

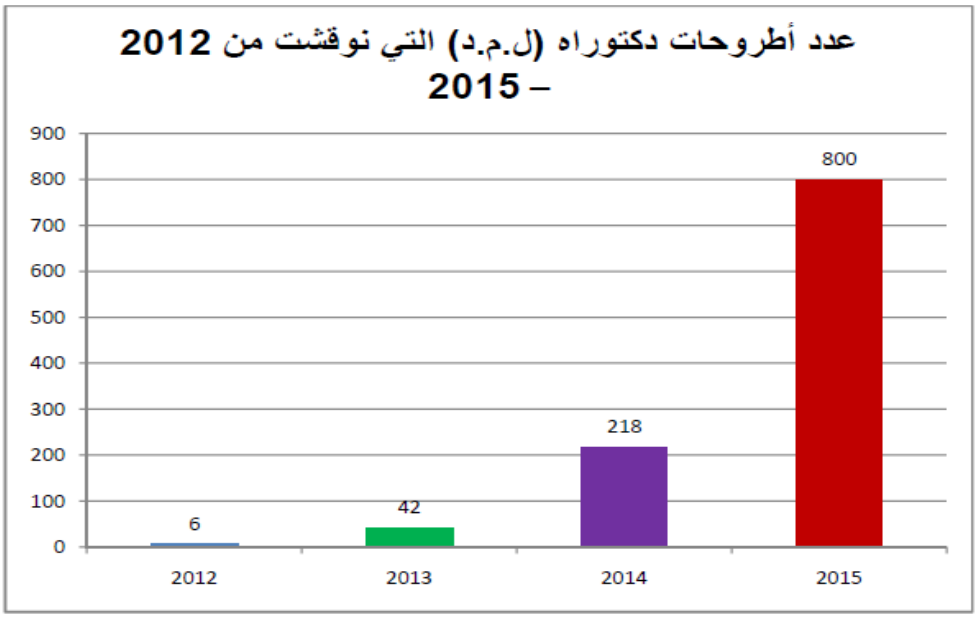

المصدر : وزارة التعليم و البحث العلمي 2015

نلاحظ في هذا الشكل أعلاه أن الدفعة الأولى لخرجي الدكتوراه كانت ضئيلة، بدأ في سنة 2012 حيث بلغت 6 طالب دكتوراه، و هذا راجع إلى صعوبة الالتحاق بهذا الطور نظرا لشروط المقيدة بها، حيث أنها عرفت ارتفاعا و تطورا كبيرا في سنة 2015 التي بلغت 800 دكتوراه .

المبحث الثاني : تحليل سوق الشغل في الجزائر

تقتضي دراسة تطور سوق العمل في الجزائر، دراسة تطور كل من جانب العرض والطلب، ولأجل هذا الغرض سنتطرق إلى نقطتين تشمل الأولى تطور القوة العاملة (جانب العرض) في حين تخص الثانية تطور الطلب على العمل من خلال عرض مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة.

المطلب الأول: دراسة سوق الشغل في الجزائر

يعتبر النمو السكاني المحدد الأول لحجم ونسبة ونوعية القوة العاملة لأي بلد، فمن خلال تطور هذه الفئة تتمكن الدولة من معرفة أوجه الاختلال الذي يعانيه سوق العمل.

أولا : تطور حجم السكان في الجزائر

اتسمت الفترة 2000-2017 بالزيادة المرتفعة للسكان حيث بلغ 41,2 مليون نسمة سنة 2017 مقارنة بسنة 2000 حيث كانت 30,4 مليون نسمة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3-6 تطور عدد السكان ومعدل النمو الديموغرافي خلال الفترة 2000-2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السكان	30416	30879	31357	31848	32364	33080	33481	34096	34591	35268
معدل النمو	1,51	1,52	2,57	1,57	1,62	2,21	1,21	1,84	1,45	1,96
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
عدد السكان	35978	36717	37495	38297	39114	39963	40606	41200	42200	
معدل النمو	2,01	2,05	2,12	2,14	2,13	2,17	1,61	1,46	2,43	

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء **www.ONS.dz**

من خلال الجدول نلاحظ تطور حجم السكان في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، إذ تجاوز معدل النمو بين سنة 2000 وسنة 2018 لـ 38.74 % وهذا راجع أساسا لتراجع عدد الوفيات وزيادة المواليد واهتمام الحكومة الجزائرية أكثر بقطاع الصحة وتوفير المسكن الملائم حيث ارتفع حجم السكان من 30.42 مليون نسمة سنة 2000 إلى 42.2 مليون نسمة سنة 2018، أما معدل النمو الديموغرافي فهو متذبذب بين 1 و3% وشهدت سنة 2002 أعلى معدل نمو ديموغرافي وبنسبة 2.57 %، وحسب التقرير الديموغرافي ONS لسنة 2015 و2016 فإن أكثر من 50% من السكان هم دون 30 سنة، وهو مؤشر جيد بالنسبة لسوق العمل باعتبار هذه الفئة هي الأكثر تغطية لسوق الشغل،

وحسب تقرير سنة 2018 شهدت سنة 2017 حجما من المواليد الأحياء تجاوز عتبة المليون حالة ولادة وكذلك زيادة كبيرة في حجم الوفيات، من ناحية أخرى، يستمر حجم الزواج المسجل في الانخفاض منذ عام 2014، ونحن نشهد زيادة كبيرة في عدد حالات الطلاق.[1]

ثانيا : تطور حجم القوة العاملة في الجزائر

إرتفع إجمالي القوة العاملة (السكان الناشطون) إلى أكثر من 12 مليون نسمة سنة 2018، أي بنسبة 36.92% مقارنة بسنة 2000، والجدول التالي يبين تطور حجم القوة العاملة ومعدل النشاط.

الجدول رقم 3-7 تطور حجم القوة العاملة ومعدل النشاط خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: ألف نسمة

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السكان	30416	30879	31357	31848	32364	33080	33481	34096	34591	35268
القوة العاملة	8850	8568	8680	8762	9469	9492	10109	9968	10315	10544
معدل النشاط* %	29,10	27,75	27,68	27,51	29,26	28,69	30,19	29,24	29,82	29,90
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
عدد السكان	35978	36717	37495	38297	39114	39963	40606	41200	42200	
القوة العاملة	10812	10661	11423	11964	11453	11932	12117	12298	12463	
معدل النشاط* %	30,05	29,04	30,47	31,24	29,28	29,86	29,84	29,85	29,49	

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

- إحصائيات سنة 2002 مأخوذة من تقارير المنظمة العالمية للعمل www.ONS.dz
- معدل النشاط = (القوة العاملة عدد السكان)x 100

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط القوة العاملة للفترة 2000-2018 يقدر بـ 10.52 مليون نسمة أي ما يعادل 30% من متوسط سكان الجزائر خلال نفس الفترة، كما نلاحظ أن حجم القوة العاملة تطور بنسبة 40.62% سنة 2018 مقارنة بسنة 2000 إذ تجاوزت 12 مليون نسمة بعدما كانت لا تتجاوز 8 مليون نسمة، وهذا راجع أساسا لإرتفاع نسبة المعيشة حيث ارتفع حجم

[1] - حسب تقارير الديوان الوطني للإحصائيات.

السكان من 30.42 مليون نسمة سنة 2000 إلى 42.2 مليون نسمة سنة 2018، أما معدل النشاط فهو تقريبا في حدود 30%، أي أن ثلث سكان الجزائر تقريبا يمكنهم القيام بالعمل.[1]

ثالثا : تطور حجم القوة العاملة المشتغلة في الجزائر

للتعرف على وضع التشغيل في الجزائر ينبغي معرفة حجم العمالة وقياس نسبتها إلى إجمالي السكان النشطين، والتطرق إلى التشغيل في الجزائر من خلال عرض هيكله حسب القطاعات والفئات العمرية وحسب المناطق الجغرافية وحسب القطاع القانوني.

1 : تطور حجم العمالة المشتغلة في الجزائر

عرفت الفترة 2000-2018 ارتفاع معدلات التشغيل وهذا بعد قيام الجزائر باتخاذ عدة إجراءات تحفيزية لتوسيع التشغيل من خلال البرامج التنموية التي انتهجتها.

الجدول رقم 3-8 تطور حجم العمالة المشتغلة ومعدل التشغيل خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: ألف عامل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القوة العاملة	8850	8568	8680	8762	9469	9492	10109	9968	10315	10544
العمالة المشتغلة	5726	6229	6653	6684	7798	8044	8869	8594	9146	9472
معدل التشغيل* %	64,70	72,70	76,65	76,28	82,35	84,75	87,73	86,22	88,67	89,83
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
القوة العاملة	10812	10661	11423	11964	11453	11932	12117	12298	12463	
العمالة المشتغلة	9735	9599	10170	10788	10239	10594	10845	10858	11011	
معدل التشغيل* %	90,04	90,04	89,03	90,17	89,40	88,79	89,50	88,29	89,57	

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاءwww.ONS.dz

- احصائيات سنة 2002 مأخوذة من تقارير المنظمة العالمية للعمل www.OIT.org -

* معدل التشغيل = (العمالة المشتغلة القوة العاملة)x 100

[1] - حسب تقارير الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع عدد العمال من 5.7 مليون عامل سنة 2000 إلى 11.01 مليون عامل سنة 2018 أي بنسبة زيادة 89.39 %، ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد مناصب الشغل المستحدثة ضمن برامج التنمية التي سطرت منذ بداية سنة 2001، لكن للإشارة ثلث هذه المناصب مؤقتة ضمن برامج الادماج والشبكة الاجتماعية، فحسب تقرير سنة 2018 نجد ما يفوق 3 مليون منصب شغل غير دائم (527 ألف منصب إدماج و100 ألف ضمن الشبكة الاجتماعية بالنسبة للذكور فقط) 4.18 مليون منصب شغل دائم و 3.38 مليون منصب شغل خاص، أما معدلات التشغيل فنلاحظ أنها في تطور مستمر فبعدما كانت لا تتجاوز 65% سنة 2000 أصبحت مستقرة في حدود 90% منذ سنتي 2006-2007، وهذا راجع للدعم المقدم لشتى القطاعات الاقتصادية، وخاصة المقدم من وكالات الدعم التي ساهمت في استحداث العديد من مناصب الشغل خاصة في السنوات التي عرفت فتح المجال وتسهيل إجراءات الدعم سنوات 2011-2014، أين كانت تساهم في توظيف أكثر من نصف مليون شخص سنة.2012.[1]

2- توزيع العمالة المشتغلة حسب القطاعات الاقتصادية

إن دراسة التوزيع القطاعي للعمالة يعد من الأمور الهامة في دراسة مسار وتوجيهات التنمية الاقتصادية ومن الجدول الآتي يبين :

[1] - حسب تقارير الديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول رقم 3 –9 تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000–2018

السنوات	العمالة المشتغلة	الفلاحة		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		التجارة والخدمات	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2000	5726	873	15,25	826	14,43	617	10,78	3409	59,54
2001	6229	1312	21,06	861	13,82	650	10,44	3405	54,66
2002	6653	1328	19,96	803	12,07	743	11,17	3779	56,80
2003	6684	1412	21,13	804	12,03	799	11,95	3668	54,88
2004	7798	1617	20,74	1061	13,61	967	12,40	4153	53,26
2005	8044	1380	17,16	1059	13,17	1212	15,07	4393	54,61
2006	8869	1609	18,14	1264	14,25	1257	14,17	4738	53,42
2007	8594	1170	13,61	1028	11,96	1523	17,72	4872	56,69
2008	9146	1252	13,69	1141	12,48	1575	17,22	5178	56,61
2009	9472	1242	13,11	1194	12,61	1718	18,14	5318	56,14
2010	9735	1136	11,67	1337	13,73	1886	19,37	5377	55,23
2011	9599	1034	10,77	1367	14,24	1595	16,62	5603	58,37
2012	10170	912	8,97	1335	13,13	1663	16,35	6260	61,55
2013	10788	1141	10,58	1107	10,26	1791	16,60	6449	59,78
2014	10239	899	8,78	1290	12,60	1826	17,83	6224	60,79
2015	10594	917	8,66	1377	13,00	1776	16,76	6524	61,58
2016	10845	865	7,98	1465	13,51	1895	17,47	6620	61,04
2017	10858	1102	10,15	1493	13,75	1847	17,01	6417	59,10
2018	11011	1067	9,69	1434	13,02	1774	16,11	6726	61,08

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء WWW.ONS.dz

– احصائيات سنة 2002 مأخوذة من تقارير المنظمة العالمية للعمل **WWW.OIT.org**

الشكل 3–7 تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000–2018

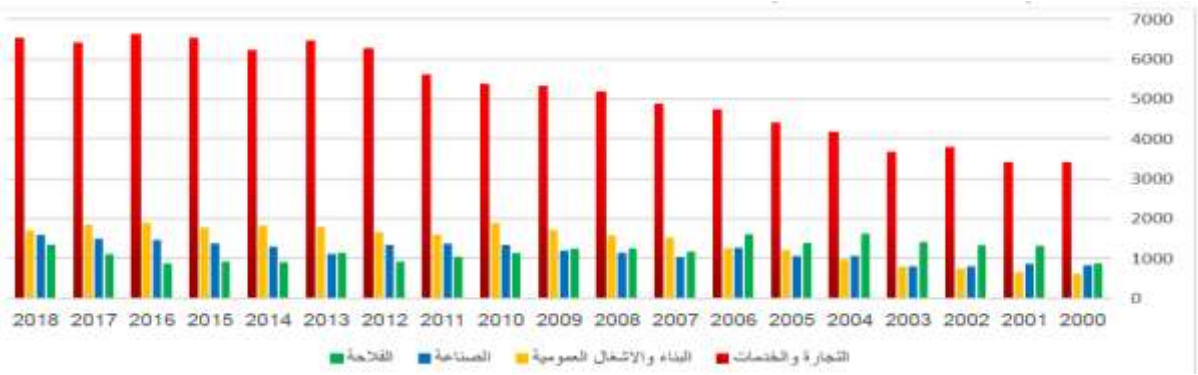

المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن أهم قطاع موفر لمناصب الشغل هو قطاع التجارة والخدمات والذي تجاوزت فيه نسبة التشغيل 60% سنة 2018، ويلاحظ الانخفاض الكبير في معدلات التشغيل بالقطاع الفلاحي إذ بعدما تجاوز معدل التشغيل 20% خلال الفترة 2001-2004 انخفض معدل التشغيل إلى ما دون 10% خلال السنوات الأخيرة ليرتفع من جديد سنة 2017 مسجلا 10.15 %، وهذا الانخفاض بسبب قلة الدعم المقدم للقطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالقطاعات الأخرى أين نجد أن نسبة مخصصات القطاع الفلاحي لم تتجاوز 5% خلال الفترة 2001-2019، بالإضافة إلى الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل ما بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى، كما نلاحظ تطور معدل التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية والذي ارتفع إلى 16.11 % سنة 2018 بعدما لم يكن يتجاوز 10% سنة 2000، وهذا بسبب دعم الحكومة لمشاريع البنى التحتية ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي وتخصيص ما يقارب 20 ألف مليار للمشاريع الكبرى خلال الفترة 2001-2019 وبنسبة تتجاوز 40%.[1]

3 – تطور معدلات البطالة في الجزائر

رغم التحسن في معدلات البطالة مقارنة بنهاية التسعينات إلا أن معدلات البطالة ما زالت تشكل خطرا على الاقتصاد، لأنها ما زالت تتجاوز 10% في الغالب، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3 – 10 تطور حجم العمالة العاطلة ومعدل البطالة خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: ألف عامل/بطال

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القوة العاملة	8850	8568	8680	8762	9469	9492	10109	9968	10315	10544
العمالة العاطلة	2637	2339	2027	2078	1671	1448	1240	1374	1169	1072
معدل البطالة* %	29,80	27,30	23,35	23,72	17,65	15,25	12,27	13,78	11,33	10,17
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
القوة العاملة	10812	10661	11423	11964	11453	11932	12117	12298	12463	
العمالة العاطلة	1077	1062	1253	1176	1214	1338	1272	1440	1462	
معدل البطالة* %	9,96	9,96	10,97	9,83	10,60	11,21	10,50	11,7	11.7	

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء www.ONS.dz

* معدل البطالة= (العمالة العاطلة/ القوة العاملة)x 100

[1] – حسب تقارير السياسة العامة للحكومة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك انخفاضا محسوسا لمعدلات البطالة حيث انتقلت من 29.8 % سنة 2000 إلى 10.2 % سنة 2009، وهو مؤشر إيجابي راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات بداية الألفية الجديدة، وأقل معدل بطالة كان سنة 2013 بـ 9.83 % حيث شهدت هذه الفترة خاصة الفترة 2011 - 2014 فتح المجال للمبادرات المقاولاتية وتوليد مناصب شغل جديدة حيث ساهمت وكالات الدعم في استحداث أكثر من نصف مليون منصب شغل، كما سمحت كذلك برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططات التنمية والتي بدأت فيها الجزائر منذ سنة 2001 لكن في السنوات الأخيرة عادت معدلات البطالة للارتفاع، وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول التي أدت إلى تقليص الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقليص التوظيف سواء الدائم أو في شكل عقود إدماج.[1]

المطلب الثاني : مكانة خريجي الجامعات في سوق الشغل

إن التطور الكبير في عدد المتخرجين من الجامعات أدى إلى زيادة الموارد البشرية المعروضة على سوق الشغل، ما أدى إلى عدم توافق فرص العمل المتوفرة و مؤهلات الطلب على العمل، فلا يوجد هناك تناسق بين المنظومة التعليمية و احتياجات سوق العمل، و هذا ما أدى إلى ارتفاع بطالة حاملي الشهادات الجامعية . و هذا ما يظهر في الجداول الآتية :

الجدول رقم 3-11 توزيع نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي 2008-2015

مستوى التعليم	2008			2009			2010			2011			2012			2013			2014			2015		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
بدون	22,1	30,7	22,8	15,2	16,4	15,8	1,7	2,7	1,9	2,4	3,0	2,5	2,7	4,4	3,0	2,2	5,5	2,7	2,6	3,7	2,7	3,9	1,4	3,6
ابتدائي	22,8	38,4	27,6	25,4	20,9	25,0	7,5	8,0	7,6	6,3	7,4	6,3	7,9	12,5	8,3	6,4	9,7	6,7	6,9	8,2	7,0	7,9	5,5	7,7
متوسط	26,9	25,1	26,7	25,0	26,2	25,1	10,5	12,8	10,7	11,9	18,6	12,6	12,7	18,5	13,3	10,4	17,3	11,1	11,6	16,1	12,0	12,9	17,8	13,4
ثانوي	27	24,3	26,1	25,9	22,8	24,9	7,0	17,2	8,9	6,9	15,0	8,6	7,9	16,0	7,9	7,9	16,0	9,7	8,3	15,0	9,7	8,8	14,8	10,1
جامعي	23,6	22,3	22,8	24,4	20,1	21,3	10,4	33,3	20,3	8,9	22,4	15,2	9,8	20,5	14,6	9,4	19,2	14,0	9,9	21,8	15,4	8,5	20,5	14,1

المصدر : ديوان الوطني للإحصاء

[1] **الطاهر جليط، النمذجة وتحليل القياس الاقتصادي لمحددات البطالة في الجزائر. المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد** 26/2017 ، جامعة الجلفة، الجزائر، ص6

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي بين الذكور والإناث قد تراجع خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2015 ونسبة الخريج الجامعات البطالين أكبر من نسبة المستويات الأخرى ولم يتراجع بنسبة كبيرة وهذا راجع لعدم خلق مناصب العمل وعدم توافق متطلبات سوق الشغل لخريج الجامعات.

الجدول رقم 3- 12 توزيع نسبة البطالة حسب الشهادة المتحصل عليها 2010 – 2015

السنة	2010			2011			2012			2013			2014			2015		
مستوى التعليم	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
بدون شهادة	7,2	7,7	7,3	7,8	11,8	8,2	8,7	13,1	9,2	7,5	12,5	8,1	8,4	10,6	8,6	9,6	11,7	9,8
تكوين مهني	10,5	20,2	12,5	10,9	17,3	12,4	13,7	18,3	14,4	10,7	17,9	12,3	11,4	17,4	12,7	12,3	16,9	13,4
تعليم عالي	11,1	33,6	21,4	9,5	22,7	16,1	10,7	20,5	15	9,7	19,1	14,3	10,9	10,9	16,4	8,2	20,2	14,1
المجموع	8,1	19,1	10,0	8,4	17,2	10,0	9,6	17,0	11,0	8,3	16,3	9,8	9,2	17,1	10,6	9,9	16,6	11,2

المصدر : ديوان الوطني للإحصاء

من هذا الجدول يتبين لنا أن نسبة البطالة لدى المتحصلين على شهادة التعليم العالي أكبر من متحصلين على شهادة التكوين المهني و الذين بدون مستوى هم أقل نسبة ويرجع هذا إلى أن الذين بدون مستوى يندمج في سوق الشغل كالأعمال الحرة وسبب إرتفاع نسبة البطالة عند المتحصلين على الشهادات وهذا لعدم توافق متطلبات سوق الشغل مع مخرجات الجامعات والمعاهد التكوين وأيضا نلاحظ أن نسبة البطالة عند إناث منخفضة نسبيا بالنسبة للذكور.

انخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

كان الهدف الرئيسي لإصلاح التعليم العالي منذ بداية الاصلاحات سنة 1971،هو محاولة جعل الجامعة عنصرا اساسيا للنمو الاقتصادي ،الا ان ما نلاحظه هو تهميش للتعليم العالي في الجزائر بصفة عامة وانفصاله بشكل كبير عن النشاط الاقتصادي ،حيث لم يعد هذا الاخير قادرا على توفير المخرجات المؤهلة نوعا واللازمة للاقتصاد الوطني لكنه اصبح يركز بشكل اكبر على الكم متناسيا ضرورة مراعات النوعية .

وما يمكن ملاحظته كذلك بالفترات الاخيرة بالجزائر تزايد خرجي التعليم العالي دون مؤهلات تطبيقية ،والذي يعود اساسا الى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم وكذا عدم قدرة الدولة على تمويل هذا القطاع .

ونستطيع ان نقول ان اصل المشكلة هو السياسة السابقة التي انتهجتها الجزائر و تمحوره في توسيع مخرجات التعليم العالي وهذا اعتبارا من المخطط انه لا يمكن الخروج من التخلف الا بإنتاج اكبر عدد من المتعلمين ودمجهم ضمن خطة التنمية دون مراعات ما هو لازم ومطلوب ،والسياسة الحالية التي همشت المتعلم والجامعة ولم تعد تعتبره عنصرا من عناصر النمو بل عائقا من عوائقه ،هذه السياسة التي مازالت تختفي وراء النتائج السلبية لسياسة السابقة وكذا الازمة الاقتصادية لم تستطع ان تحسن من وضع الجامعة والتعليم العالي اللذان اخذا الميزات التالية :

1- عدم قدرة الجامعة على الاندماج في الاقتصاد الوطني

2- عدد المتزايد ومستمر لطلبة الذين لا يجدون مكان لهم في سوق العمل

3- قلة الهياكل و الوسائل التي تظهر جليا في اكتظاظ المعاهد و الجامعات

4- الغياب شبه الكلي للبحث العلمي ،هذا ما ينعكس فعلا على نوعية الطلبة المتخرجين

5- تدني مردود القطاع التعليمي

6- عدم تحديث او تطوير البرامج العلمية التي تتغير بسرعة مذهلة

7- تحول التخصصات التطبيقية الى تخصصات نظرية فقط

ان المدة التي يستغرقها الفرد في التعليم بصفة عامة وتعليم العالي بصفة خاصة يتطلب تكاليف كثيرة يتحملها الفرد و المجتمع معا وهذه التكاليف يبررها العائد الخاص من وجهة نظر الفرد للحصول على افضل

الوظائف واحسن اجر ،وكذلك العائد الاجتماعي من وجهة نظر المجتمع ويتمثل في الارتفاع بإنتاجية العمالة المؤهلة ككل ، وان عدم التناسق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل قد ادى الى تراجع عائد هذا التعليم ،وهذا نتيجة حصول على مناصب عمل دون مراعات التخصصات التعليمية حيث ان هذه الاخيرة نمطية و غير متطورة ، ادى الى تزايد اعداد الخرجين وخاصة ذوي المؤهلات المتواضعة ادى الى زيادة في المعروض من حاملي الشهادات الجامعية عن حاجة سوق العمل ،وعدم التجانس في هيكله من خلال العجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات اخرى مع عدم وجود طلب مماثل لها .

وهذا يرجع بطبيعة الحال الى قصور سياسة التعليمية وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل، وعليه فان سياسة التعليمية المطبقة في الجزائر عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل ،ويظهر ذلك في نقص المهارات والكفاءات البشرية وايضا في زيادات الغير عادية التي تدفع بها الجامعات سنويا من خرجي دون ان يكون ذلك طلب حقيقي لسوق العمل ،ويرجع ذلك الى غياب التخطيط والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية والذي كان من الاسباب الرئيسية للارتفاع المستمر لنسبة بطالة حاملي الشاهدات العليا ،واصبح خريج الجامعة اليوم غائبا عن المجتمع نظرا لأنه لا يشارك بعمل مثمر لا لنفسه ولا لمجتمعه ،رغم انه في الاساس استثمار تم تخصيص الكثير له في سبيل الحصول على عوائد .

وبغية تطوير وظيفة الجامعة وجعل مخرجاتها اكثر قدرة على تكيف مع سوق العمل فانه يتعين تحقيق الجوانب التالية :

- تحويل دور الجامعة من تركيز على التوظيف الى التركيز على مبدا خلق الفرص ،ذلك ان تسعى الجامعة التقليدية الى البحث عن توافق مخرجاتها مع متطلبات التوظيف في سوق العمل
- التعليم القائم على الابتكار والابداع ذلك ان اساليب التقليدية للتعليم القائم على التلقين والحفظ لم تعد تناسب التعليم الجامعي الحديث
- توطيد العلاقة مع المؤسسات الاقتصادية اي ربط الجامعة ومؤسسات التعليم العالي بالمحيط

النتائج:

- استمرار إنشاء الجامعات دون توفير الشروط الضرورية في مجال البنية التحتية وكذلك التأطير.
- رغم أن الوزارة وضعت برامج وطنية للتعليم العالي إلا أنها تفتقد إلى سياسات واستراتيجيات علمية.
- مازالت الجهود المبذولة في هذا القطاع قطاع دون المستوى.
- ضعف الدعم المالي من قبل الدوائر الرسمية والقطاعات الاقتصادية للأبحاث العلمية، وتباين تطبيق المعايير العلمية لتقييم جودة التعليم.
- ضعف الاتصال بين الجامعات ومؤسسات التوظيف لمعرفة احتياجاتها وعدم انفتاح الجامعات على أسواق العمل، وعدم وجود قنوات اتصال لمعرفة مدى كفاءة خريجي الجامعات في سوق العمل.

وفي الأخير يتضح لنا من خلال هذه الدراسة التي حاولت الكشف عن واقع الإستثمار في المورد البشري وخاصة فئة التعليم العالي ومواءمتها لسوق الشغل في الجزائر وكيفية خلق برامج وفرص كفيلة للأخذ بعين الاعتبار هذه الفئة في المجتمع ويتبين لنا يفتح آفاق أكثر عمقا ودقة أمام الباحثين، فمهما كانت مساهمة هذه الدراسة في معاجلة هذا الموضوع، إلا أن هنالك جوانب لم نستطع الإحاطة بها لارتباطنا بالمشكل البحثية والفرضيات صغناها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

I. الكتب:

1) ابن شهرة مدني، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر 2008.

2) اسعد طبري وآخرون،"**الاقتصاد والمانجمنت والقانون**"، الديوان الوطني للمطبوعات ، الجزائر، 2012-2013.

3) بدران، شبل، سليمان، سعيد .**التعليم في مجتمع المعرفة**،.دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007.

4) الترتوري مُحَمَّد عوض. جويحان، أغادير عرفات. **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات**،دار المسيرة، عمان، 2006.

5) الخوري هاني شحادة، **تكنولوجيا المعلومات على أعتاب القرن الحادي والعشرين**، دار الرضا للنشر،مركز الرضا للكمبيوتر، 1999 .دمشق.

6) الربيعي سعيد بن حمد، **التعليم العالي في عصر المعرفة، التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل**، دار الشروق، عمان، الأردن، 2007 .

7) العبادي هاشم فوزي، ،**إدارة التعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2008 .

8) دادي علون ناصر، العايب عبد الرحمان، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد – من خلال حالة الجزائر**، الجزائر "بن عكنون" : ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

9) رافدة عمر الحريري، **القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ،2010 .

10) رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية**، : دار الفكر، ، دمشق، 2000.

11) صخري عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الجزائر " بن عنون" : ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

12) ضياء مجيد الموسوي، **سوق العمل و النقابات العالمية في اقتصاد السوق الحرة**،: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007

13) عباس بشار. **مجتمع المعلومات العربي المفاهيم المرتكزات والتوجهات**. معلومات دولية. ع. 63 شتاء 2000.

14) عبد القادر مُحَمَّد عبد القادر عطية، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية للكتاب، مصر، 1997.

15) عبد الكريم حرز لله و كمال بداري، **نظام ل م د (ليسانس– ماستر– دكتوراه)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 .

16) عبود عبد الله العسكري، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، دار النمير،ط.2 ، دمشق، 2004 .

17) عمار بوحوش ومُحَمَّد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 4، الجزائر، 2007.

18) كيرتر ستيفن، **دور الجامعة في عالم متغير**، ترجمة د. عبد العزيز سليمان، مصر، القاهرة، دار نهضة، 1957م.

19) محسن علي عطية، **المناهج الحديثة و طرائق التدريس**، الطبعة الأولى، المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

20) مُحَمَّد بوعشة،**أزمة التعليم العالي في الجزائر و العالم العربي بين الضياع و أمل المستقبل**، دار الجيل، بيروت، 2000.

21) مُحَمَّد سليمان الدجاني، منذر سليمان الدجاني، **منهجية البحث العلمي في علم السياسة**، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008،عمان، الاردن.

22) مصطفى خليل الكسواني وآخرون، **إدارة التعلم الصفي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

23) معوض صلاح الدين إبراهيم، **المناخ المؤسسي السائد في إدارة التعليم الجامعي: دراسة ميدانية لجامعة المنصورة. في التعليم الجامعي في الوطن العربي**، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس،مج. 13، القاهرة،دار الفكر العربي، 1987.

24) موسوي ضياء مجيد، **سوق العمل و النقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، إبن عكنون، الجزائر.

25) ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون– الجزائر ، 2010.

26) نجيب إبراهيم نعمة الله، **نظرية اقتصاد العمل**، الطبعة الأولى، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2002.

II. الأطروحات والمذكرات:

1) البشير عبد الكريم، **محددات البطالة : دراسة اقتصادية قياسية (حالة الجزائر)**، رسالة دكتوراه دولة، المعهد الوطني للإحصاء و التخطيط – الجزائر، 2001-2002.

2) بوجمعة كوسة، **سياسات التشغيل في الجزائر عقود ما قبل التشغيل كإجراء مؤقت للحد من البطالة** – دراسة ميدانية بمديرية التعمير والبناء لولاية سطيف – مذكرة ماجستير في الموارد البشرية، كلية الآداب والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2006.

3) حنان واعة، **إصلاح السياسة العامة في الجزائر قطاع التشغيل أنموذجا**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، 2015.

4) سمية عبد اللاوبي، **دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ظل برنامج الانعاش الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2015/2014.

5) منير قويجيل، **سياسة التكوين المهني و سوق العمل في الجزائر**، دراسة ميدانية بمركز التكوين المهني والتمهين بلعيد قالة بطولقة، رسالة ماجستر غير منشورة (جامعة أحمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013 / 2014).

6) نوال نمور، **كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2011، الجزائر، 2012.

III. المداخلات والمجلات:

1) البشير عبد الكريم، "**دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس جامعة الشلف ، الجزائر 2004.

2) الحبيب فهد بن إبراهيم، **مستقبل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: استراتيجية مقترحة**.مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العربي الأول استشراف مستقبل التعليم وورشة عمل استشراف المستقبل، القاهرة ، الشارقة، 2006.

3) الملاح يحي هاشم.، **التعليم العالي في الوطن العربي**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العربي الأول استشراف مستقبل التعليم وورشة عمل استشراف المستقبل ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،الشارقة ، 2006،.

4) حماني محمد ادريوش، **العلاقة بين النمو و البطالة**، مجلة دفاتر اقتصادية، ، جامعة زيان عاشور الجلفة العدد 04،، مارس 2013.

5) سحنون جمال الدين، بلغامي نبيلة، **التعليم العالي في الجزائر 50سنة في خدمة التنمية من 1962إلى 2012**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 2014.

6) **الطاهر جليط، النمذجة وتحليل القياس الاقتصادي لمحددات البطالة في الجزائر. المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد** 26/2017 ، جامعة الجلفة، الجزائر.

7) عبد الصمد قائد الاغبري، فريدة عبد الوهاب المشرف، **واقع البحث العلمي في ضوء المتغيرات بكليتي المعلمين بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية (دراية ميدانية)**، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 13 العدد 4ديسمبر 2012 .

8) عيواج مختار، بوديار زهية، المؤتمر الدولي الثالث، **تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام و الخاص**، مداخلة بعنوان التكامل بين مخرجات نظام LMD **و متطلبات سوق العمل في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تبسة يومي 28 أبريل – 01 ماي 2014 الجزائر.

9) لخضر عبد الرزاق مولاي، "**تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر (2000–2001)** "،مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

10) يوسف الزلزلة ، **مفهوم الإستثمار في التعليم**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر التربوي الثاني الاستثمار في التعليم العالي ، جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي ، الكويت 2011.

IV. الملتقيات

1) سليمان العيساوي، "**السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**"، الملتقي العلمي الوطني حول السياسة العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة،2/26 7أفريل 2009

2) عبيد، عامر، **المكتبة الجامعية ودورها في العملية التعليمية دراسة ميدانية لمكتبات جامعة الفاتح**، المكتبات الجامعية دعامة للبحث العلمي والعمل التربوي في الوطن العربي، وقائع الندوة العربية للمعلومات التي نظمها الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، تونس

3) علي عزوز، **دور مدير المخبر و المجلس العلمي في ديناميكية المخبر**، الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23 أفريل 2012.

4) مصطفى بوضياف، **تحديات التشغيل في أسواق العمل، خدمات التشغيل العامة و تعزيز التشغيل على المحتوى المحلي** ، 30 نوفمبر – ديسمبر 2008 منظمة العمل الدولية ، المركز الدولي للتدريب .

5) منظمة العمل العربية، **مكتب العمل العربي، بناء و تطوير نظام المعلومات سوق العمل**، 8-12 ديسمبر 2007.

V. القرارات:

1) الديوان الوطني للإحصائيات.

VI. المواقع الإلكترونية:

1) http://www.novapdf.com
2) *https://sur.ly/i/abahe.co.uk*
3) https://www.ammonnews.net

ثانيا: باللغة الفرنسية

VII. مصادر الأجنبية

1) Albertini Jean-Marie, **le chômage est-il une fatalité** ?, Universitaires de France édition, Paris , 1996.
2) Bachir BOULAHBAL, "**Emploi**, **chômage**, salaires et productivité du travail", Fondation Friedrich Ebert, Alger, 2008, .
3) Bellal Samir, **rapport salarial et régulation économique en Algérie**, CAIRN. INFO, N° 217, 2014,Paris.
4) Benmoussa Brahim, **représentation du travail féminin et contribution des femmes travailleuses au revenu des ménages dans la société rurale algérienne**, conférence régionale : femmes et travail au Maghreb : libertés et contraintes, comment le changement dans les rapports sociaux de genre intervient-il ?, Marrakech - Maroc, 27 - 30 avril 2006, .
5) Boutafnouchet Mustapha, **les travailleurs en Algérie**, éditions ENAP, Alger 1984.
6) Davenport, paul, **Universities and the Knowledge Economy**. [en ligne]. [Date de consultation 10/01/2010]. Disponible sur le

web https://iveybusinessjournal.com/publication/universities-and-the-knowledge-economy/

7) Freyssinet Jacques, **le chômage**, 10e édition, éditions La Découverte, Paris 2002, p : 66.
8) Leghima Amina, Djema Hassiba, **PME et innovation en Algérie** : **limites et perspectives**, CAIRN. INFO, N° 20 Paris, 2014.
9) Madani Mohamed, **villes algériennes** (**Entre panne de projet et urbanisme de fait**), CAIRN. INFO, N° 16, Paris, 2002
10) Mendil Djamila, **l'efficacité et l'étendue du système de protection sociale algérien en matière de retraite**, CAIRN. INFO, 2014, Paris, N°03.
11) Saib Musette Mahmad, Algérie, **le marché du travail à l'épreuve de laglobalisation**, CAIRN, INFO, 1999, Paris, N° 12.
12) Spiga Sassia, **aménageurs et migrants dans les villes du grand sud Algérien**, CAIRN. INFO, , N° 36 , Paris,2005.

.

ملخص :

تعد العلاقة بين التعليم والعمل قضية مهمة تحمل في طياتها أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية ، هذه العلاقة تطرح إشكالية وجود مخرجات هائلة من المتخرجين الجامعيين الذين لا يجدون فرص عمل وإن توفرت مناصب العمل فهي لا تتوافق مع قدراتهم ومؤهلاتهم مما ينتج بطالة في فئات شابة . حاولت الجزائر منذ استقلالها تطوير مختلف سياساتها وهياكلها إذ اعتمدت على إصلاحات في كلا من الأنظمة التعليمية التربوية ومؤسسات التعليم العالي، كما أن سوق العمل لم يكن بمنأى عن هذه الإصلاحات إذ حاولت الحكومة تعديل سياسات التشغيل وتطبيق برامج تتماشى مع التغيرات الحالية. أثبتت المعادلة التي تربط بين العمل والتعليم العالي وجود خلل واضح في التخطيط على كل المستويات الذي لا يقلل من حدة البطالة، ومن هنا لابد من تبني قرارات سياسية وإجراءات واضحة للربط الحقيقي بين مؤسسات التعليم وقطاعات العمل لإيجاد آليات قابلة للتطبيق يمكن من خلالها صياغة رؤية مستقبلية موحدة تضمن إلى حد ما مخرجات مهيئة للتكيف مع المتطلبات والاحتياجات المحلية والعالمية.

الكلمات المفتاحية: استثمار في تعليم العالي، سوق عمل،تعليم عالي،سياسات تشغيل،بطالة

Résumé :

La relation entre enseignement et le marché du travail est une question qui invoque des dimensions économiques, sociales et politiques, cette relation impose des dimensions économiques et une problématique pour les diplômés universitaires qui n'arrivent pas à trouver du travail et quand ils en trouvent leur capacités et aux connaissances ne répondent pas aux exigences du travail. Ceci a accentue le taux de chômage au sein des jeunes diplômés. Après l'indépendance, l'Algérie a appliqué des changements sur les différents systèmes parmi eux l'éducation nationale et l'enseignement supérieur, sans oublier le marché du travail qui a subit lui aussi des changements résultant de nouvelles politiques d'emploi. La relation entre le travail et l'enseignement supérieur indique un réel manque de planification a tous les niveaux conduisant à augmenter le niveau de chômage, c'est pour cela qu'il faut adopter des décisions politiques et des procédures claires pour relier les universités avec les secteurs de travail afin de trouver des solutions et des mécanismes pratiques qui vont servir à adapter les demandes futures de ces secteurs avec les besoins locaux et internationaux.

Mots clés : Investissement dans l'enseignement supérieur, marché du travail, enseignement supérieur, politiques de l'emploi, chômage